



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم صفرو
جماعة صفرو

سجل مداوولات المجلس الجماعي
لمدينة صفرو المجتمع في إطار
دورته العادية لشهر فبراير 2021
المنعقدة يومه الأربعاء 03 فبراير
2021.



محضر

مداولات المجلس الجماعي لمدينة صفرو

المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021

يوم الأربعاء 03 فبراير 2021 " جلسة فريدة "

عقد المجلس الجماعي لمدينة صفرو دورته العادية لشهر فبراير 2021 وذلك يوم الأربعاء 03 فبراير 2021 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة برئاسة السيد " جمال الفلاحي " رئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد عبد الرحيم سلهاجي باشا مدينة صفرو والسيد لكبير مركوش قائد الملحق الإداري حبونة كما حضرها بصفة استشارية السيد خالد كادي مدير المصالح بالجماعة والسيدة مليكة ناضري رئيسة قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والاجتماعية بالجماعة.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 35
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 35
- عدد الأعضاء الحاضرين في الاجتماع : 31

وهم السادة :

- 1- جمال الفلاحي
- 2- عبد السلام بوهدون
- 3- محمد الداسي
- 4- نور الدين لمزابي
- 5- امحمد الحيوني
- 6- أمين احمد كمال
- 7- إلهام شريقي
- 8- فاطمة الواحي
- 9- أحمد احمد الشريف
- 10- كريمة اسماعيلي علوي
- 11- المصطفى علوي محمدي محرز
- 12- لمياء العزيمي

- 13- محمد العمراني
 - 14- عبد العزيز التقي العلوي
 - 15- فوزية أحصاد
 - 16- عبد الحي ونزار
 - 17- شفيق كريم
 - 18- الولي العدلوني
 - 19- عبد الحق شاكر العلوي
 - 20- عبد الله كراكي
 - 21- عبد اللطيف بوشارب
 - 22- سعاد لغماري
 - 23- امحمد ازلماض
 - 24- حسان حيضر
 - 25- عبد الناصر القشابي
 - 26- عبد الكريم البزيوي
 - 27- مينة مزاورو
 - 28- محمد ليكاتي
 - 29- عبد السلام اليماني
 - 30- فؤاد بوشامة
 - 31- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الغائبين بعذر: 2
وهما السيدان:
- رضوان الفرودي
- زكرياء ونزار

بعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي للجماعات الترابية، افتتح السيد جمال الفلاحي، رئيس المجلس الجماعي لمدينة صفرو أشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2021 المنعقدة في جلسة فريدة يومه الأربعاء 03 فبراير 2021 على الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بالجماعة. وبعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد أحمد احمد الشريف، كاتب المجلس لتلاوة جدول أعمال هذه الدورة العادية لشهر فبراير 2021 الذي يتضمن 18 نقطة وهي كالاتي:

1. تقرير إخباري حول أعمال رئيس المجلس الجماعي ما بين الدورتين العاديتين.
2. تقديم ملخص محضر الدورتين السابقتين.
3. الدراسة والتصويت على إلغاء اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.
4. الدراسة والتصويت على تحويل اعتمادات مالية في إطار الجزء الثاني من الميزانية.
5. الدراسة والتصويت على تحويل اعتمادات مالية لتغيير تسمية مشروع مبرمج سابقا.
6. الدراسة والتصويت على لائحة توزيع الدعم للجمعيات برسم السنة المالية 2021.
7. الدراسة والتصويت على تعديل دفتر التحملات المتعلق بكراء محلات المركب التجاري باب المربع غير المخصصة لإعادة الإيواء.
8. الدراسة والتصويت على مشاريع قرارات للتخطيط والتخلي لفتح طرف عمومية.
9. الدراسة والتصويت على مشروع تعديلي للقرار الجبائي.
10. عرض تقييم برنامج عمل الجماعة.
11. تشكيل لجنة التقصي في مجال التعمير بخصوص ملف رخصة البناء رقم 238 بتاريخ 2016/09/21 لصاحبه عبد السلام بوهدون.
12. الدراسة والتصويت على إلغاء مقرر المجلس عدد 115 بتاريخ 20 مارس 2017 المتعلق باقتناء سينما المغرب العربي والمرافق التابعة لها.
13. إقالة السيد عبد السلام بوهدون من عضوية مكتب المجلس طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
14. إقالة السيد محمد الداسي من عضوية مكتب المجلس طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
15. إقالة السيد امحمد الحيوني من عضوية مكتب المجلس طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
16. إقالة السيدة الهام الشريقي من عضوية مكتب المجلس. طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
17. إقالة السيدة فاطمة الواحي من عضوية مكتب المجلس طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
18. إلغاء مقرر المجلس المتعلق بانتخاب رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة.

- تدخل السيد عبد السلام بوهدون، قائلاً: لم تكمل أزل لنا حتى الأكسجين، فبالإضافة إلى نقطة الإقالة أضف إليها إزالة الأكسجين، فالحمد لله على أن الأكسجين ليس بيدك، تدخل السيد أحمد احمد الشريف، حيث طلب من المتدخل أن يقول له ما الذي لم يكمله وعليه أن يجيبه على ذلك.

- تدخل السيد الرئيس، مستفسرا عن طبيعة هذا التدخل، فهل هو تدخل أم نقطة نظام أو "تخريقة"؟.

- أشار المتدخل عبد السلام بوهدون، إلى أن "التخريقة" هي التي يقوم بها السيد الرئيس.
- استأنف السيد الرئيس كلامه، مبرزا أن ذلك "التخريق" هو الذي أوصلنا إلى هذه النتيجة، فما هذا المستوى؟، فهذا مستوى ضعيف وهزيل، فما معنى قطع الأكسجين؟ فأنا أتكلم بالقانون، وعليك أن تتكلم معي بالقانون. تدخل السيد عبد السلام بوهدون متوجها إلى السيد الرئيس بأن يستر نفسه، وهنا طلبت نقطة نظام من أحد الأعضاء. أفاد السيد الرئيس قبل الوصول إلى نقطة نظام، علينا النظر في قلة الأدب هاته. ثم قال المتدخل مرة أخرى: "استر رأسك" فكررها مرتين. فقال السيد الرئيس: إذا جاءني من ناقص فتلك الشهادة لي. فقبل المرور إلى نقطة نظام علينا النظر في هذا الناقص، وهذا الحثالة هل انتهت أيها الحثالة. أجابه السيد عبد السلام بوهدون بأنه هو الحثالة. أجابه السيد الرئيس، قائلاً: أنت معروف ويعرفك الناس الحاضرين معنا، ويعرفون تاريخك وكيف كنت، فتاريخك معروف. أجابه المتدخل قائلاً: تدفعني لأن أظهر تاريخك، فأنا لن افعل ذلك. أجابه السيد الرئيس بأنه ليس لديه ما يمكن إظهاره، مضيفا إنك لم تدخر جهدا، ثم تساءل المتدخل، فهل هذا يعتبر جدول أعمال الذي يمكننا إطلاع المواطنين عليه، معتبرا إياه بأنه ليس بجدول أعمال. أجابه السيد الرئيس، قائلاً: لا يمكنك تقييم ذلك، فأنت دون المستوى كي تقييم عملا رائدا، فذلك يعتبر جدول أعمال قانوني محترما لجميع المساطر وبالتالي فكلامك هو الذي ليس قانونيا ولا معنى له، فالمؤسسة التي تعلق عليها فهي مؤسسة تابعة للدولة، فجدول الأعمال صادر عن مؤسسة رسمية، وقد خضع لجميع المساطر والقوانين المعمول بها وبالتالي لا يمكنك التعليق عليه بهذا الشكل التافه و الفارغ، فهذا كلام فارغ وإذا كان لديك ما تقوله لنا من الناحية القانونية، أخبرنا به وأن تقول لنا المواد القانونية التي توطر إعداد نقط جداول الأعمال، ولذلك فكلام الزنقة ليس هذا مكانها، فهذا مجلس محترم، فكلام الزنقة لها مكانها، ثم أضاف، طيب فلنجاوز هذه التفاهة ونمر إلى مجلسنا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازلماض في إطار نقطة نظام، حيث قال:

بالفعل نجتمع اليوم في إطار القانون التنظيمي وفي إطار دورة عادية طبقا لمقتضياته وبجدول أعمال محدد من طرف الرئيس والمكتب، مضيفا أتقدم إليكم السيد الرئيس بملتمس حيث أجد أن جدول الأعمال يتضمن 18 نقطة وهذه الدورة تنعقد في جلسة فريدة على أن تبقى هذه الدورة مفتوحة حتى نتمكن من التداول في جميع نقط هذه الدورة التي أعدت من طرفكم كرئيس وكمكتب، هذا من جهة، هناك نقطة مهمة مرتبة بجدول الأعمال تحت رقم 12، فقد سبق للمعارضة أن طلبتها مرتين حيث لم نلحق التداول في شأنها في إطار جلسات متعددة ولذلك نطلب منكم السيد الرئيس ونحن نعرف في إطار اختصاصاتكم القانونية أنه يمكننا تقديم نقطة أو تأخيرها، الملمس السيد الرئيس فإما جدولة نقط هذه الدورة في جلستين على أن تبقى الدورة مفتوحة لجلسة مقبلة إن شاء الله مع تقديم النقطة رقم 12 لمناقشتها، وشكرا.

- أجاب السيد الرئيس، قائلا: شكرا أسي امحمد ازلماض

- بالنسبة لأن تظل الجلسة مفتوحة، فلا معنى لذلك، فعندما ننهي جلستنا آنذاك لكل مقام مقال، وفي آخر الجلسة يمكننا أن نقرر شيئا ما. أما فيما يخص تغيير ترتيب النقط فمن المفروض ألا تستغرق مناقشتها وقتا كبيرا، هناك نقط متعلقة بتدبير الميزانية في ظل الظروف المعروفة، وبالتالي فمن المفروض أن تناقش النقط في ظرف وجيز مضيفا أن جلسة واحدة كافية للتداول في جميع النقط إنما إذا أطلنا النقاشات فلن تكفي لنا لا جلسة واحدة ولا ثلاث جلسات ولا عشرة جلسات فإذا ابتدأنا بالتفاهات كما ابتدأنا بها وأدخلنا في كل نقطة الأمور التافهة فسنظل نضيع الوقت، فنحن لم نبدأ بعد والسيد عبد السلام بوهدون يريد أن يستفزنا إلا أنني لا أتقلق وأتمتع بأريحية واسعة، فالتاريخ معروف وكل واحد معروف تاريخه بتفاصيله، فأن يأتي تافه ويبدأ في مناقشة أمور بعيدة عنه ولا يفهمها، فهذا للأسف والذي وضعنا فيه الثقة في إحدى الأوقات وقد خاننا، ولذلك فإذا دخلنا في هذه الأمور فلن ننتهي منها. ثم أشار السيد الرئيس إلى أنه سيتم مناقشة النقط كما هي مرتبة بجدول الأعمال، وفي آخر الجلسة لكل مقام مقال.

- ثم أعطيت الكلمة مرة أخرى إلى السيد امحمد ازلماض، حيث قال: إذا سمحتم السيد

الرئيس فأنا أقدم ملتصقا للمجلس والمجلس سيد نفسه في أن يقرر بأن تبقى الدورة مفتوحة على أن يتم في آخر هذه الجلسة في حالة عدم لحاق المجلس التداول في جميع النقط

تمديدها إلى جلسة مقبلة مع تحديد موعد انعقادها والمتمس الثاني يهم النقطة رقم 12 بجدول الأعمال ولا نرى مانعا في ذلك. لقد استفسرت الآن حولها، فهي جاءت طبقا لما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي حيث لما تحيلون جدول الأعمال على السيد العامل يبقى لهذا الأخير الحق في إضافة نقطة إلى جدول الأعمال وأظن أن هذه النقطة فهي مضافة من طرف السيد العامل، إذن بما أنها مضافة من طرف السيد العامل، ونحن في جلسة فريدة نقدمها احتراما للمتمس السيد العامل الذي طلب إدراج هذه النقطة بجدول أعمال هذه الدورة، وشكرا - - أما فيما يخص المتمس الذي يهم جعل الدورة مفتوحة، فهذا عضو ينتمي لهذا المجلس يقدم ملتصقا ويبقى المجلس سيد نفسه للتصويت عليه وأنا أكيد أنكم ستكونون معنا لأن جدول أعمال هذه الدورة أنتم من أعدده ولابد من استيفائه وهذه مجرد إجراءات لتكون موثقة نصوت على المتمس الذي يهم أن تبقى الدورة مفتوحة ويبقى لكم السيد الرئيس الحق في اختيار اليوم الموالي لاستكمالها، وشكرا.

- في معرض جواب السيد الرئيس، قال: أسي امحمد ازلام أنت سيد العارفين بالقانون، فالقانون يقول بأن الرئيس هو الذي يقترح تأجيل أو تقديم نقطة أو تمديد الدورة، ولذلك فالسيد الرئيس لم يقدم أي مقترح في هذا الإطار ولن يقترح.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكرا العلوي، حيث قال: توصلنا بجدول أعمال هذه الدورة الذي يتضمن 18 نقطة في جلسة فريدة وأستسمحكم فقد برمجتنا بهذا المفهوم على أن الدورة منعقدة في جلسة فريدة، لدينا أشغالنا وأعمالنا وأناس في انتظارنا لتأدية واجبنا العملي الوظيفي، وبالتالي فبالنسبة إلي فهذا مكسب أن تنعقد هذه الدورة في جلسة واحدة على أساس عدم تضييع العمل الذي أؤديه لدى جهة أخرى ولذلك أعتقد أننا سنشتغل في إطار جلسة فريدة كما هو منصوص عليه في الدعوة التي توصلنا بها، وأتمنى مرة أخرى أن نتجاوز مشكلا تقنيا أن نتوصل بهذه الدعوة المرفقة بجدول الأعمال عبر الرابط الإلكتروني وأتمنى تدارك ذلك مستقبلا إن شاء الله الرحمن الرحيم، وبالتالي فأنا أعتقد الإبقاء على عقد هذه الدورة في جلسة فريدة وبتجدول أعمال يتضمن 18 نقطة حسب ترتيبها، إضافة نقطة من طرف السيد العامل يسمح له بها القانون ولكنها جاءت بناء على طلب المعارضة، فالسيد العامل مارس حقه حيث اقترح النقطة والرئاسة تمارس حقه في تحديد جدول الأعمال بالترتيب الذي تراه مناسبا وأعتقد بمساعدة المكتب الذي كنا نتمنى أن ينعقد لمناقشة كل هذه الأمور على أن نأتي إلى هنا والأمور كلها مرتبة، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، حيث قال: بالفعل وكما أثار ذلك الإخوان ونحن للأسف نقرأ جدول الأعمال تثار أمور خارج نطاق الأدب، مضيفا فعلا أن النقطة 12 مدرجة بجدول أعمال هذه الدورة بطلب من السيد العامل الذي توصلنا به بتاريخ 20 يناير 2021، حيث قام بتلاوة على مسامع السادة أعضاء المجلس الحاضرين نص الرسالة التالية:

صفرو في :
20 يناير 2021

عدد : ع ص / ق ج م / ش ق .

07/1/244

عامل إقليم صفرو
إلى
السيد رئيس مجلس جماعة صفرو
تحت إشراف السيد باشا مدينة صفرو

الجماعة الحضرية لمدينة صفرو
مصلحة الضبط
تاريخ التوصل : 20 يناير 2021
الساعة : 19:34
الرقم : 1640/mun

الموضوع : حول إضافة نقطة بجدول أعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2021
لمجلس جماعة صفرو.

المرجع : رسالتكم عدد 120 بتاريخ 2021/01/14.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فتبعا للموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه، يشرفني أن أطلب منكم إدراج
النقطة المتعلقة بالغاء مقرر المجلس الجماعي لصفرو عدد 115 بتاريخ 20 مارس 2017
بخصوص اقتناء الجماعة لسينما المغرب العربي والمرافق التابعة لها ضمن جدول أعمال الدورة
العادية لشهر فبراير 2021 التي يعترزم مجلسكم عقدها بتاريخ 2021/02/03 على الساعة العاشرة
صباحا، مع الحرص على عرضها على المجلس للتداول في الجلسة الأولى للدورة، علما ان هذه
النقطة كانت مدرجة ضمن جدول اعمال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 2021/01/05 الذي لم
يتم استنفاذه. وهي موضوع شكاية تقدم بها الى هذه العمالة مجموعة من اعضاء المجلس الجماعي
لصفرو، تجدون رففته نسخة منها



والسلام. /

عن العامل وبأمر السيد
الكاتب العام
محمد سكوكي



باشا مدينة صفرو
تأشير
التاريخ : 2021
جانvier 20
128



الباشا
عبد الرحيم سليمان

صفرو في 12 أكتوبر 2020

أعضاء الأغلبية المطلقة المعارضة
بالمجلس الجماعي لمدينة صفرو

الى السيد عامل اقليم صفرو

الموضوع: طلب إلغاء التأشيرة على مقرر اقتناء سينما المغرب العربي ومرافقها

الموضوع: ملتزم بتطبيق الإجراءات المطلوبة في شأن عدم قانونية جدول اعمال الدورة الاستثنائية المقرر عقدها

بتاريخ 4 دجنبر 2019

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، يتشرف الموقعون اسفله أعضاء المعارضة بالمجلس الجماعي لمدينة صفرو والذين يشكلون الأغلبية المطلقة بأن يعرضوا على أنظار سيادتكم الوقائع التالية ملتسمين إلغاء تأشيرة مصالحكم المختصة على مقرر المجلس عدد 115 بتاريخ 20 مارس 2017 المتعلق بشراء جماعة صفرو لسينما المغرب العربي والمرافق التابعة لها نظرا للاعتبارات التالية:

(1) عيوب قانونية ومسطرية شابت الملف:

- فمقرر المجلس المذكور أعلاه اقتصر على الإشارة إلى المبلغ الإجمالي للاقتناء وهو 5.500.000 درهم دون أن يذكر قيمة المتر المربع المغطى، وفي المقابل فإن محضر لجنة الخبرة والتقويم حدد قيمة المتر المربع المغطى (5000 درهم للمتر الواحد) دون أن يذكر المبلغ الإجمالي، وهكذا وبوضوح فإن وثائق الملف غير متطابقة.
- العنصر الثاني يتعلق بالضرر الذي سيلحق بالجماعة بعد إغفال للأصول التجارية المنشأة بالعقارات المذكورة حيث يشمل الملك المزمع اقتناؤه بالإضافة إلى السينما مقهى المغرب العربي التي كانت مشغولة باستمرار وهناك محل للتجارة لم يذكر في الوثائق، حيث كان ينبغي تضمين الأصول التجارية المنشأة في وثائق الملف (محضر دورة المجلس، محضر لجنة الخبرة وقرار تأشير السيد العامل..) درءا لأي نزاع لاحق نحن في غنى عنه.

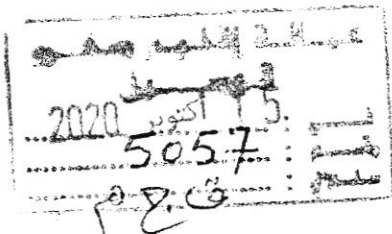
مخالفة دورية السيد وزير الداخلية: فتزامن عملية الاقتناء مع ظرفية جائحة كورونا والأزمة الناتجة عن تراجع المداخيل والانكماش الاقتصادي بفعل هذه الجائحة من شأنه أن يعصف بمالية الجماعة نظرا لضخامة المبلغ (550 مليون سنتيم) وعدم توفر الجماعة على السيولة الكافية وهكذا فتنفيذ عملية الاقتناء في هذا الوقت سيكون مخالفا لدورية السيد وزير الداخلية التي قيدت عمليات الصرف في النفقات الاستعجالية والضرورية أو تلك ذات الوقع المباشر على الميدان الاقتصادي والاجتماعي وهي الشروط التي تفتقر لها هذه العملية علما أن هناك بدائل أخرى بعضها جاهز كالقاعة المتعددة التخصصات وبعضها في الطريق للإنجاز ونخص بالذكر المركب الثقافي الذي سيتضمن قاعة للمسرح والسينما

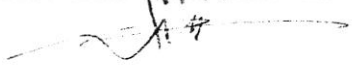

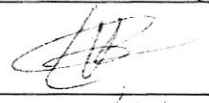
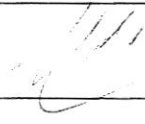

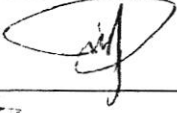
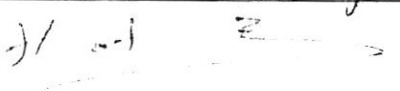
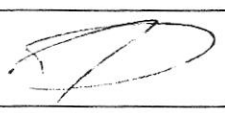

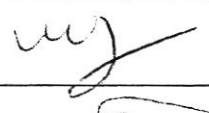


لهذا نلتزم منكم تدخلكم العاجل لإلغاء تأشيرة مصالحكم على هذا المقرر وإصدار تعليماتكم بعدم تنفيذه نظرا للأسباب الواقعية والقانونية والمالية المذكورة.

وتفضلوا، السيد العامل المحترم، بقبول فائق التقدير والاحترام.

المرفقات: وثائق الملف للاطلاع

الامضاءات:



رقم	الإسم الكامل	التوقيع
1	امحمد ازلماض	
2	عبد السلام بوهدون	
3	فؤاد بوشامة	
4	حسن حيضر	
5	عبد الكريم البزيوي	
6	محمد الداسي	
7	محمد الليكاتي	
8	بوشارب عبد اللطيف	
9	رضوان الفرودي	
10	كريم شفيق	
11	بدر أحمرى	
12	سعاد الغماري	
13	فاطمة الواحي	
14	أمينة امزاورو	
15	إلهام الشريقي	
16	امحمد الحيوني	
17	كريمة علوي إسماعيلي	
18	عبد الناصر القشابي	
19	زكريا وانزار	
20	نبيل عبد العلي	
21	عبد السلام اليماني	
22	معزوز عبد اللطيف	

وبعد الانتهاء من تلاوة نص الرسالتين، أفاد السيد الرئيس أنه لما يتقدم السيد العامل بطلب نكون ملزمين بإدراج النقطة المطلوبة بجدول الأعمال، وتلك النقطة سنناقشها إلا أنني لم أفهم الغرض المطلوب منها، علما أن عقد الشراء قد وقع وانتهى الأمر.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي، حيث أوضح أن النقط التي يقترحها السيد العامل، فقد سبق لهذا الأخير أن اقترحها وصوت ضدها مجموعة من الأعضاء المحسوبين على المعارضة والآن يريدون التصويت لصالح النقطة التي اقترحها السيد العامل وبالتالي فأنا لا أستطيع فهم هذا التناقض في الأفكار، إذا سمحتم السيد الرئيس أذكر بنقطة فقط والتي أتذكرها والمتعلقة بإحداث كاميرات المراقبة بالمدينة، أليست في صالح المدينة حيث تحدث مجموعة من المشاكل بشوارع المدينة.

- تدخل السيد الرئيس، فأوضح بأن تلك النقطة ليست من اقتراح السيد العامل وإنما فقد استجاب لطلب المعارضة فأحال علينا الطلب الذي تقدمت به المعارضة، وهذا حتى لا نقلب الأوراق.

وبعد ذلك شرع المجلس في التداول في نقط جدول أعمال هذه الدورة العادية لشهر فبراير 2021.

• النقطة الأولى: تقرير إخباري حول أعمال رئيس المجلس الجماعي ما بين الدورتين العاديتين:

- أشار السيد الرئيس، إلى أن هذا التقرير يتكون من أربعة عناصر:

1- أنشطة محلية.

2- أنشطة جهوية.

3- أنشطة وطنية.

4- أنشطة دولية.

بسبب الوضع الصحي الحالي المتمثل في تفشي جائحة كورونا، فقد تمنى من الله عز وجل أن يرفع عنا هذا الوباء. مضيفا نسجل بارتياح ونستبشر خيرا بانطلاق الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا كوفيد 19 المستجد متمنيا أن تكون عنصرا حاسما في القضاء على هذا الوباء. وفي ظل هذه الظروف الصحية فأنشطة الرئاسة كانت محدودة.

- بالنسبة للأنشطة المحلية:

✓ استقبال الجمعيات.

✓ الاستجابة لمختلف الطلبات.

✓ متابعة المشاريع المفتوحة الخ.....

- بالنسبة للأنشطة الجهوية، فخلال هذه الفترة لم تكن هناك أنشطة متنوعة باستثناء الأنشطة المتعلقة بمخطط التنمية الحضرية لمدينة فاس الكبرى. والذي يضم 7 أو 8 جماعات بإقليم صفرو ومدينة صفرو مشمولة بهذا المخطط. وهذا الموضوع كان أيضا موضوع نشاط وطني نظم يومه الجمعة الماضي وقد كان مناسبة لعرض نتائج الدراسة في مرحلتها ما قبل النهائية، وقد حضرت شخصيا هذا النشاط. وقد أردت إطلاعكم على ملخص لوثيقة مخطط توجيه التهيئة العمرانية لفاس الكبرى. حيث أن حدود مدينة فاس تشمل مجموعة من الأقاليم المجاورة (إقليم صفرو- مولاي يعقوب الخ....). حيث أشار إلى أن بثمانية جماعات منتمية لإقليم صفرو من بينها جماعة صفرو مشمولة بهذا المخطط التوجيهي. فالعرض المقدم يتكون من ثلاثة محاور وبخصوص ما يهم مدينة صفرو فالدراسة تتوقع أن يصل عدد سكان مدينة صفرو في أفق سنة 2045 إلى 145 ألف نسمة تشكل 22 ألف أسرة. والخيار

الذي أعطي لمدينة صفرو يتمثل في خيار المدينة الخضراء وبيروم إعادة التأهيل والحفاظ على الأنسجة العتيقة:

- حديقة.....الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر.

- منطقة حرفية لصنع المنتجات المحلية.

- حديقة نباتية مخصصة للزراعة الجبلية، الأطلس المتوسط.

- إنشاء مرصد لجودة الهواء.

- المعهد العالي للتكوين في البناء المتخصص في المواد المحلية.

- إبراز مناظر واد أكاي من خلال خلق ممر بالمنطقة الطبيعية.

- الحفاظ على المساحات الزراعية.

- تطوير الأنشطة المتعلقة بالسياحة الخضراء.

- تبنى مطرح النفايات الخاضع للرقابة للنفايات الحضرية، المطرح المخصص للمنتجات الخطيرة (قيد التنفيذ).

- إنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي.

- الانتقال إلى حافلات النقل التي تعمل بالغاز أو الكهرباء.

- تحويل حركة المرور إلى الطرق الدائرية.

- إغلاق أقرب المقالع وتحويلها إلى مناطق ترفيهية.

وأريد أن أشير إليكم إلى أنه من خلال التصميم سيتم تهيئة منطقة للأنشطة، منها الأنشطة الصناعية التقليدية، والأنشطة الترفيهية وغيرها من الأنشطة.....الخ ستقع بين مدينة فاس ومدينة صفرو.

ومن ضمن الأمور التي أثارت بعض النقاش، مشروع إنجاز خط للسكك الحديدية يربط بين مدينة فاس ومدينة صفرو. وقد أشار إلى أن مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لفاس الكبرى يوجد في مراحل الأخيرة.

وقد أشار إلى أن الموضوع كان آخر نشاط حضرته رئاسة المجلس.

وبإقتضاب يكون هذا ملخصا حول أعمال رئيس المجلس الجماعي لمدينة صفرو ما بين الدورتين العاديتين.

● النقطة الثانية: تقديم ملخص محضر الدورتين السابقتين:

ملخص الدورة العادية لشهر أكتوبر 2020

المقرر المتخذ	النقطة
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها الانخراط في الميثاق الوطني لحكومة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.	- الدراسة و التصويت على الميثاق الوطني لحكومة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها مشروع اتفاقية تتعلق بتمويل وإنجاز المشاريع المتعلقة بأنظمة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.	- الدراسة والتصويت على مشروع اتفاقية تتعلق بتمويل وإنجاز المشاريع المتعلقة بأنظمة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها تحويل اعتمادات (لتغيير اسم مشروع مبروج سابقا في الميزانية الجماعية).	- تحويل اعتمادات (لتغيير اسم مشروع مبروج سابقا في الميزانية الجماعية).
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها المشروع التعديلي لميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2020.	- الدراسة والتصويت على مشروع تعديلي لميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2020.
رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها إلغاء اعتمادات مالية متبقية من مشاريع في الجزء الثاني من الميزانية.	- الدراسة والتصويت على إلغاء اعتمادات مالية متبقية من مشاريع في الجزء الثاني من الميزانية.
رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها مشروع عقود كراء بقع أرضية تابعة لأجاس صفرو.	- التداول في فسخ عقود كراء بقع أرضية تابعة لأجاس صفرو
رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها السومة الكرائية للعقار الجبسي الكائن بزنقة بني هلال ستي مسعودة صفرو. المحدث ستي مسعودة صفرو. المحدث عليه سوق نموذجي لبيع الفواكه والخضر.	- مراجعة السومة الكرائية للعقار الجبسي الكائن بزنقة بني هلال ستي مسعودة صفرو. المحدث عليه سوق نموذجي لبيع الفواكه والخضر.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها عقد اتفاقية الشراكة مع جمعية "جبر" تتعلق بمشروع اقتناء أليات الخياطة والطرز والنسيج.	- الدراسة والتصويت على عقد اتفاقية الشراكة مع جمعية "جبر" تتعلق بمشروع اقتناء أليات الخياطة والطرز والنسيج.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها مراجعة السومة الكرائية للعقار الجبسي الكائن بملقى شارع ابن سينا وشارع الإدريسي.	- مراجعة السومة الكرائية للعقار الجبسي الكائن بملقى شارع ابن سينا وشارع الإدريسي.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها مشروع اتفاقية شراكة مع جهة فاس- مكناس تتعلق بملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني.	- الدراسة و التصويت على مشروع اتفاقية شراكة مع جهة فاس- مكناس تتعلق بملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني.

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها عقد اتفاقية الشراكة بين جماعة صفرو وجمعية بائعي الخضرو الفواكه ستي مسعودة تتعلق بتسيير السوق النموذجي.	- الدراسة والتصويت على عقد اتفاقية الشراكة بين جماعة صفرو وجمعية بائعي الخضرو الفواكه ستي مسعودة تتعلق بتسيير السوق النموذجي.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها تحيين ضابطة البناء و ملاءمتها مع القوانين الجديدة.	- تحيين ضابطة البناء و ملاءمتها مع القوانين الجديدة.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها تميم وتعديل القرار الجبائي.	- الدراسة والتصويت على تميم وتعديل القرار الجبائي.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها مشروع اتفاقية شراكة خاصة من اجل تنظيم وتاطير دورات تكوينية لفائدة أعضاء المجلس.	- الدراسة والتصويت على مشروع اتفاقية شراكة خاصة من اجل تنظيم وتاطير دورات تكوينية لفائدة أعضاء المجلس.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021 بجزئها الأول والثاني والحسابات الخصوصية.	- الدراسة والتصويت على مشروع الميزانية الجماعية برسم السنة المالية 2021.
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها على دراسة مقتضيات دفاتر التحملات المتعلقة بكراء مرافق جماعية على ضوء دورية السيد وزير الداخلية. لجنة يتم تفعيلها لهذه الغاية	- دراسة مقتضيات دفاتر التحملات المتعلقة بكراء مرافق جماعية على ضوء دورية السيد وزير الداخلية.
رفض المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين النقطة المتعلقة بفسخ عقد شراكة لمشروع اقتناء آليات التجارة.	- التداول في فسخ عقد شراكة لمشروع اقتناء آليات التجارة.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بتسوية الوضعية الكرائية للمتجر رقم 82 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.	- التداول في تسوية الوضعية الكرائية للمتجر رقم 82 الكائن بالمركب التجاري باب المربع.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بتعديل بعض بنود كراء الدكان رقم 97 الكائن بالسوق المركزي باب المربع.	- التداول في إمكانية تعديل بعض بنود كراء الدكان رقم 97 الكائن بالسوق المركزي باب المربع.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بتجديد عقود كراء.	- الدراسة والتصويت على تجديد عقود كراء.
رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها التقييم المقدم حول برنامج عمل الجماعة 2016-2021.	- تقييم برنامج عمل الجماعة.
قرر المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين تأجيل تنظيم الدورة المائة لمهرجان حب الملوك الذي يصادف سنة 2021 إلى حين توفر الظروف الملائمة أخذا بعين الاعتبار الحيثيات الواردة في المناقشة.	- التداول في كيفية تدبير الدورة المائة لمهرجان حب الملوك.
رفض المجلس الجماعي بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بدفتر التحملات المتعلقة باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك لفائدة الشباب بمدينة صفرو.	الدراسة والتصويت على دفتر تحملات يتعلق باستغلال فضاءات عامة لإحداث أكشاك لفائدة الشباب بمدينة صفرو

ملخص الدورة الاستثنائية ليوم 05 يناير 2021

المقرر المتخذ	النقطة
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو بإجماع أعضائه الحاضرين أثناء عملية التصويت على تعيين وتعديل القرار الجبائي على ضوء صدور القانون الجديد 20-07 بتعديل وتتميم القانون رقم 06-47 المتعلق بالجبائيات المحلية.	(1) تعيين وتعديل القرار الجبائي.
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو بإجماع أعضائه الحاضرين أثناء عملية التصويت على مشروع تخصيص وتصنيف عقاري.	(2) مشروع تخصيص وتصنيف عقاري.
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو من حيث المبدأ بإجماع أعضائه الحاضرين أثناء عملية التصويت على مشروع مبادلة عقارية.	(3) مشروع مبادلة عقارية.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها دفتر التحملات المتعلقة بكراء الملك الجماعي المخصص لنادي كرة المضرب.	(4) مشروع دفتر التحملات المتعلقة بكراء الملك الجماعي المخصص لنادي كرة المضرب
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها على إحالة تقرير لجنة التقصي في مالية الجماعة على المجلس الجهوي للحسابات.	(5) عرض تقرير لجنة التقصي في مالية الجماعة.
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو بإجماع أعضائه الحاضرين أثناء عملية التصويت على تكوين لجنة تقنية لإعادة النظر في المبلغ الجزائي والسومة الكرائية وبعض مقتضيات دفتر التحملات	(6) تعديل دفتر التحملات المتعلقة بكراء محلات المركب التجاري باب المربع غير المخصصة لإعادة الإيواء.
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو بإجماع أعضائه الحاضرين على تجديد عقود كراء في إطار عملية الصلح والتولية وكذا مستغلي الملك العام مؤقتا والملك الخاص.	(7) تجديد عقود كراء في إطار عملية الصلح والتولية

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية مرضى القصور الكلوي والملاحق التابعة لها.	(8) فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية مرضى القصور الكلوي والملاحق التابعة لها.
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها على فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان.	(9) فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية الرفيق لتوعية الإنسان وحماية الحيوان
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية المعهد البلدي للموسيقي والملاحق التابعة لها.	(10) فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية المعهد البلدي للموسيقي والملاحق التابعة لها.
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها على فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية مؤسسة كرز لتثمين وصيانة مهرجان حب الملوك.	(11) فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية مؤسسة كرز لتثمين وصيانة مهرجان حب الملوك.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لكرة السلة المتعلقة بهيئة و تسيير ملعب كرة السلة المتواجد بالملعب البلدي والملاحق التابعة لها.	(12) فسخ اتفاقية الشراكة مع جمعية الوداد الرياضي الصفيروي لكرة السلة المتعلقة بهيئة و تسيير ملعب كرة السلة المتواجد بالملعب البلدي والملاحق التابعة لها.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها فسخ اتفاقيتي شراكة مع جمعية الأعمال الاجتماعية لعمال وموظفي جماعة صفرو.	(13) فسخ اتفاقيتي شراكة مع جمعية الأعمال الاجتماعية لعمال وموظفي جماعة صفرو.
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها على فسخ اتفاقية شراكة مع جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية.	(14) فسخ اتفاقية شراكة مع جمعية السلام للعناية بالمقابر الإسلامية.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها فسخ اتفاقيات شراكة مع مؤسسات تعليمية.	(15) فسخ اتفاقيات شراكة مع مؤسسات تعليمية.
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو بإجماع أعضائه الحاضرين أثناء عملية التصويت على الانخراط في الميثاق الوطني لحكامه المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.	(16) الانخراط في الميثاق الوطني لحكامه المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل النقطة المتعلقة بتمويل وإنجاز المشاريع المتعلقة بأنظمة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.	(17) مشروع اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز المشاريع المتعلقة بأنظمة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام.
رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو بأغلبية الأصوات المعبر عنها مشروع اتفاقية شراكة من أجل تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء المجلس.	(18) مشروع اتفاقية شراكة من أجل تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء المجلس.

بعد الانتهاء من تقديم كاتب المجلس السيد احمد احمد الشريف ملخص محضر الدوريتين السابقتين، أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازلماض، حيث قال: وحتى لا تمر هذه النقطة المتعلقة بملخص الدوريتين السابقتين ، فما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات والقانون الداخلي للمجلس أن تقديم ملخص محضر الدورة يتم خلال انعقاد كل دورة للمجلس، مضيفا أننا استمعنا إلى ملخصين لمحضر الدوريتين السابقتين، وقد كان بإمكانكم خلال الدورة السابقة للمجلس قراءة ملخص محضر الدورة التي عقدها المجلس قبلها والإدلاء بهذه الملاحظة جاءت لكي لا يسجل علينا أن هذه الأمور لا نعرفها ونجهلها فنحن استمعنا إليكم، فالقانون ينص على تقديم ملخص الدورة السابقة وليس الدوريتين، وشكرا.

- بعد ذلك شكر السيد الرئيس السيد امحمد ازلماض على هذه الملاحظة الجوهرية التي أدلى بها.

• النقطة الثالثة: الدراسة والتصويت على إلغاء اعتمادات مالية مبرمجة في إطار

الجزء الثاني من الميزانية:

- في البداية أفاد السيد الرئيس، أنه سبق أن قدم هذا الموضوع المتعلق بمجموعة من الاعتمادات في إحدى الدورات السابقة، وتخص المبالغ المالية المتبقية عن بعض المشاريع. بالإضافة إلى ضرورة إلغاء بعض المبالغ المالية لأجل تغطية عجز مالي. بعد ذلك تساءل السيد الرئيس عن تقرير اللجنة المختصة المعنية بدراسة هذه النقطة.

- وعلى إثر ذلك طلب السيد امحمد ازماض الكلمة في إطار نقطة نظام تخص هذه

النقطة الثالثة، حيث قال: طبقا لمقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات تنص الفقرة الثانية على ما يلي: ".....وفي حالة عدم دراسة لجنة دائمة لأي سبب من الأسباب لمسألة عرضت عليها. يتخذ المجلس مقرا بدون مناقشة يقضي بالتداول أو عدم التداول في شأنها". انتهت هذه الفقرة، ثم قال: هذه النقطة لم تناقشها اللجنة المختصة وبالتالي عدم وجود أي تقرير بشأنها، ولذلك أن تعرض على المجلس مباشرة طبقا لمقتضيات المادة 28 ليقرر التداول أو عدم التداول في شأنها. وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس فأفاد، أن هذه النقطة تتعلق بالميزانية التي تدرج خلال دورة فبراير إذ لا يمكن انتظار اللجنة التي لا تقوم بمهامها. وهذه من ضمن الأسباب التي جعلتنا نطرح نقطا تتعلق بالإقالات، والذي قال أحد المعنيين بها مشيرا إلى أن هناك من يريد توقيف الأكسجين عن المدينة، وهذا الشخص لا يسمح له بأن يستمر في تحمل مسؤولية تدبير الشأن المحلي لهذه المدينة كذلك اللجان الدائمة لا تقوم بعملها في إطار الصلاحيات المخولة لها بمقتضى القانون الداخلي للمجلس، نفس الأمر ينطبق على بعض نواب الرئيس الذين انضموا إلى صفوف المعارضة، وبالتالي لا يمكن بتاتا أن يظلوا يحظون ببعض الامتيازات والحصول على التعويضات وهم يلحون في المطالبة بها وبالتالي فهذه النقطة نعرضها على أنظار المجلس. وهي مرتبطة بحياة الجماعة إذ لا يمكنها أن تعيش بدون ميزانية، كما أن القانون وضع نصوصا تحمي الميزانية، حيث إذ لم تحظى بالمصادقة من طرف المجلس فإن إعدادها يتم من طرف السيد العامل كما حصل في السنة الماضية وأيضا خلال هذه السنة. وهذا الأمر فهو جوهري، ولا يسمح لنا بالتأجيل بل ليس لنا الحق في التأجيل لماذا؟ لأن هذا مرتبط بأداء الجماعة،

التزاماتها المالية تجاه شركة النظافة، وأداء قروض صندوق التجهيز الجماعي "FEC". فشركة أوزون لم تتوصل بمستحققاتها المالية خلال شهر دجنبر المنصرم وهي تنتظر مقرر المجلس في شأن هذه النقطة وقد توصلت بمستحققاتها بضمانة الرئاسة على أساس أن المجلس لن يكون فاقدا لصوابه بعدم الموافقة على هذه المسألة. وفي حالة عدم موافقته ستطرح إشكالية كبيرة للخزينة التي أدت المستحقات المالية لفائدة "شركة أوزون". وستؤدي أيضا إلى توقف خدمات النظافة مما سينتج عنه حدوث كارثة على مستوى تراكم النفايات وسوء النظافة بالمدينة وهذا لا يمكن السماح بحدوثه.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد المصطفى علوي محمدي محرز حيث قال: أن هذه الوضعية فهي مؤسفة جدا، وهذا منكريتم في حق هذه المدينة. وأنا لا أمارس السياسة ولا أي شيء آخر فقد أتينا من موقعنا لخدمة هذه المدينة فقد أوقفتم بمواقفكم المدينة بأكملها. فما هذه المصيبة وأي شيء تريدون الوصول إليه وأريد أن أعرف مصير هذه المدينة الذي يريد الإنسان أن يوصلها إليه، فهناك أعضاء قضوا في تسيير شؤون المجلس مدة 24 سنة و18 سنة فهذه الوضعية التي تعيشها المدينة وبكل صراحة لم أستطع فهمها. فالمواقف التي تتخذونها كانت سببا مباشرا في توقيف المدينة وتعطيل عجلة التنمية بها فما هو الدور الذي أتينا من أجله، هل هو خدمة هذه المدينة أم أشياء أخرى؟ فنحن لا نريد الحصول على تعويضات ولا أي شيء آخر. وإنما نريد أن تسير هذه المدينة إلى الأمام. فهذه الوضعية لم تعد محتملة. وهذا منكر. وعيب عليكم أن يتم توقيف مشاريع إنجاز الطرقات وسينما المغرب العربي التي يتحدث عنها الجميع. فلماذا هذه العراقيل وهذه المواقف السلبية اتجاه مشاريع تنمية مدينة صفرو فإذا كانت لديكم مشاكل مع السيد الرئيس عليكم بمواجهته. واتركوا المدينة تسير إلى الأمام. فقد تخلينا عن مدن أخرى وأتينا إلى مدينتنا. "فالشكوى لله، الشكوى لله، الشكوى لله".

- أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاعر العلوي حيث قال: صراحة نتفهم هذه الروح التي أبدتها الأخ المصطفى علوي محمدي محرز، ولا يمكن لأحد أن يستهزئ بها. وهي الروح التي نتقاسمها جميعا أغلبية ومعارضة فالكل يعبر عن ذلك بطريقته. مضييفا أن الاحتكام إلى المادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات يؤكد مرة أخرى بما لا يدع مجالا للشك على أننا نلعب بالقانون. ولا نمارسه. وهي نية مبيتة. أنا لدي إشكال يتمثل في

"رئيس اللجنة ونائب رئيس اللجنة" فمن سيتكلم؟ فهل سيتكلم الرئيس الذي هو زيد أم نائب الرئيس الذي هو في نفس الوقت يسمى زيد. فهذا إشكال. ولم تريدوا مناقشة هذه القضية. وسناقش ذلك كنقطة أخيرة فهذا مشكل كبير، فاللجنة غير موجودة وقد تعمدت ألا تكون هناك لجنة على أساس اللجوء إلى رفع راية المادة 28 والحالة التي نحن أمامها هي شبيهة بحالة رفض الميزانية الجماعية والتي أعدها بعد ذلك السيد العامل كما ينص على ذلك القانون التنظيمي وهذه العملية فهي مرتبطة بالميزانية التي تم رفضها. فاللجنة مطعون فيها ولازال مطعون في قانونيتها. ولا زلنا لا نعترف بها، ولازلنا نؤكد على أن الأمر يتخلله العبث وبلغة أهل صفريوي "فهذا يسمى بالتخريب". فلازالت هناك النقطة 4 و 5 حيث سترفع في شأنهما شماعة المادة 28 وذلك من أجل التسريع في مداوات المجلس ولكن سنأخذ حقنا في مناقشة نقط جدول الأعمال بأريحية وفي جلسة فريدة. فهذه لن يتم تفويتها هكذا بسبب عدم حضور اللجنة لدراسة هذه النقطة. وبالتالي أعمال المادة 28 من القانون التنظيمي. فإذا كان لدي سلطة الوصاية ولديكم السيد الرئيس من اختصاص، يمكننا السير في هذا الاتجاه وإلا فاللجان الدائمة قد توقفت عن أداء مهامها لغاية ليس في نفس يعقوب وإنما في نفس البعض. وفي الأخير قدم الشكر للسيد الرئيس.

- بعده تدخل السيد المصطفى علوي محمدي محرز، حيث قال: أنه عندما يلاقي

مواطننا يشكونا إلى الله. ألا تعرفون حقيقة معنى الشكوى لله فماذا سيفعل الإنسان المشتكى به إلى الله. وقد كرر عبارة الشكوى بكم إلى الله ثلاث مرات، والتي يرفعها المواطن إلى الله مضيفا أنه في هذه الحالة يمكنه أن يعطي ما يملكه من رزق إلى البلدية على أن يشكوه مواطن إلى الله. وعلى الإنسان أن ينتبه ويفكر في المصير الذي ينتظره. فالمقبرة قد ملئت بالموتى حيث كل يوم يتم دفن أربعة إلى خمسة متوفين مشيرا أن جل الأعضاء يفوق سنهم 60 سنة والبعض الآخر عمرهم يقارب 60 سنة فمن العيب أن تستمر هذه الوضعية غير السليمة التي يوجد عليها المجلس حاليا، مضيفا أن المرء عندما تكون لديه قضية قضائية يبحث بسرعة عن محام يدافع عنه وعن من يساعده وينقذه من محنته القضائية. مضيفا هل نسي أعضاء المجلس ماذا جرى ووقع للمسؤولين السابقين عن هذه المدينة؟ ثم قال: هل أفكركم بما وقع إليهم واحدا واحدا فأنا لا أنسى ما حدث لهم منذ السبعينات من القرن الماضي فلماذا هذا التعثر. وأمام هذه الوضعية علينا أن ننسحب ونترك المكان لأشخاص آخرين لتحمل مسؤولية

تدبير الشأن المحلي لهذه المدينة التي تعتبر من بين أقدم المدن المغربية. وهذه الوضعية غير الطبيعية رجعنا بها إلى الوراء. وهذا عيب و عار علينا جميعا. فمسؤولية هذه المدينة نحملها فوق أكتافنا ونتقلد بمصيرها. وقد كرر ثلاث مرات عبارة "عيب و عار".

- **بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيدة فوزية أحصاد حيث قالت:** يبدو أن المعارضة اقتنعت أخيرا بالعمل الذي تقوم به اللجان الدائمة المتنازع حولها لدى المحكمة الإدارية غير ذي جدوى باعتبار لا قانونية إحداثها، وهو توجه مفهوم ومحمود بالنظر إلى الخطاب الأخلاقي الذي بدأ يدب في شريان المعارضة لذلك فأنا أحيي الضمير السياسي لإخواننا في المعارضة بعدم مناقشة هذه النقطة. مادامت اللجنة المتنازع بشأنها في ردهات المحاكم. وبالتالي أدعو السيد الرئيس إلى مناقشة هذه النقطة والاستمرار في أعمال الدورة. وشكرا.

- **تدخل السيد الرئيس فأشار** إلى أن اللجنة عقدت اجتماعا لها يوم الجمعة الأخير، وقد ناقشت النقط التي تدخل في إطار صلاحياتها ولم تقدم أي تقرير يفيد رفضها أو عدم مناقشتها لهذه النقطة أو أنها ترفض مناقشتها. وبالنسبة إليه فاللجنة قد اجتمعت وحددت يومه الاثنين الموالي موعدا لاستكمال أشغال اجتماعها الأول ولم يحضر أي عضو ينتمي للجنة المعنية، وبالنسبة إليه فاللجنة بكل التبعات التي تحيط بها فقد اجتمعت وناقشت هذه النقطة، مضيفا أنه ليس هناك أدنى مبرر لتطبيق المادة 28 من القانون التنظيمي في شأن هذه النقطة السيد الرئيس المتنازع بشأنه فهو يحمل صفتين في الأصل هل يعتبر رئيسا للجنة أم نائبا له؟ فهو لم يقم بالعمل المطلوب منه، ولم ينجز أي تقرير يهم هذه النقطة. فعليه أن يتحمل مسؤوليته، وعليه فلا يمكن رهن مستقبل المدينة بهذه الممارسات واعتبارا لذلك دعا السيد الرئيس أعضاء المجلس إلى مناقشة هذه النقطة.

- **بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض، حيث قال:** نريد أن تكون رحبة الصدر التي تنهجها مع إخوانك حيث يأخذون الكلمة. وترون أن المعارضة تتركهم يعبرون عن آرائهم كما يريدون. كذلك فهذا حق للمعارضة. والاحتكام إلى القانون هو الفيصل في الأمور الخلافية. فسواء اجتمعت اللجنة أم لم تجتمع لغرض مبيت كما أنتم تأخذون نقطة نظام لكي لا نلحق التداول في جدول الأعمال فهذا الغرض أيضا فهو مبيت.

- **هنا تدخل السيد عبد الحق شاكر العلوي** طالبا من المتدخل ألا يجيبه مع الاحترام اللازم. وأنه تكلم مع السيد الرئيس.

- استأنف السيد امحمد ازماض كلامه قائلاً:أسحب أسي عبد الحق شاعر العلوي مضيافاً أنه في حالة عدم دراسة لجنة دائمة لأي سبب من الأسباب. وبالتالي فهناك سبب إما أن المجلس لم يرد القيام بمهامه أو أن اللجنة بدورها لم ترد القيام بمهامها. وفي هذه الحالة يبقى المجلس سيد نفسه حيث يمكنه أن يقرر إما مناقشة أو عدم مناقشة النقطة. فاللجنة لم تتداول في شأن هذه النقطة. ولا تتوفر على تقريرها. الإخوان يقولون بأن أمرها معروض على المحاكم. والمحكمة أصدرت في الأسبوع الماضي حكماً يقضي بعدم قبول الطلب. إذا لم يكن في علم الأخت المتدخلة سلفاً هذا المعطى المستجد في القضية. مضيافاً نترك الأمور المتعلقة بالمحاكم جانباً، فنحن أمام واقع في انتظار قرارات المحاكم. فهناك واقع لسبب من الأسباب، بنية مبيتة، لم ترد أن تجتمع اللجنة لكي لا تناقش هذه النقطة. ولو أردنا فرضاً مناقشة هذه النقطة، أو أنها نوقشت فسنصوت ضدها ولتيسير الأمور، فالقانون واضح، وهنا طلب من السيد كاتب المجلس أن يسجل: بأننا متشبثين بروح القانون التنظيمي وبالمادة 28 الفقرة الثانية المتعلقة بعدم مناقشة النقط المدرجة بجدول الأعمال. وفي نفس الوقت طلب وباحترام من السيد الباشا بصفته وصياً على الجماعات أن يسجل بدوره هذه الملاحظة التي أدلى بها. وشكراً.

- تدخل السيد الرئيس، حيث أوضح أن رأي المجلس يجب أن يكون واضحاً. إما أن يعطي موافقته من عدم. فليس هناك شيء يسمى يرفض الدراسة. فلا معنى لرفض المجلس عدم دراسة النقطة. فالسيد العامل ينتظر قراراً واضحاً للمجلس إما بالموافقة أو بالرفض. لكي يتسنى للسيد العامل اتخاذ الإجراء المناسب. لأن هذه النقطة مرتبطة بنفقة إلزامية وواجبة. وهي تحت طائلة المادة 73 من القانون التنظيمي، وقد أفاد بعد ذلك أن يكون المجلس متأكداً بالذهاب إلى أقصى الحدود في تطبيق هذه المادة السالفة الذكر المتعلقة بحل المجلس. ثم أشار إلى أن بعض نواب الرئيس سبق أن طلبوا من السيد العامل إعمال المادة 73. وقد وصف ذلك بالغرابة جداً.

- تدخل السيد امحمد ازماض، فأوضح أن المادة 73 تتعلق بالسيد الرئيس أما المادة 72 فتتعلق بصلاحيات السيد العامل.

- استأنف السيد الرئيس كلامه قائلاً: فقد طلبوا من السيد العامل تطبيق المادة 73. ويسمونها "الحلول" وذلك بأن يحل محل الرئيس لكي يصرف لهم تعويضاتهم وهذا إجراء غريب، مشيراً إلى أنه سبق له أن طلب من السيد العامل تطبيق المادة 73 بمناسبة أول ميزانية لم يصوت عليها المجلس مؤكداً أن هذه المادة ملزمة للرئيس. حيث وردت بها عبارة "تعين على الرئيس" أن يطلب من السيد العامل توجيه إعدار إلى المجلس. وأنه لم يفهم طلب بعض السادة النواب المطلوب إقبالهم من السيد العامل أعمال المادة 73 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات. فذلك الطلب لا معنى له على الرغم من تراكم التجربة لديهم في تدبير الشأن المحلي.

- تناول الكلمة بعد ذلك السيد كريم شفيق حيث قال: وكما قالت بذلك الأخت فوزية أحصاد فالنقاش حول هذه النقطة ليس له أي جدوى. لماذا؟ لأننا أمام نص قانوني واضح. اللجنة لم تعقد اجتماعها. فالنص الذي يوطر هذه المسألة فهو واضح، كما أن الفصل 73 فهو واضح أيضاً ولذلك فالمادة 28 فهي واضحة وتنص على أن المجلس يتمتع بكامل السلطة في مناقشة أو عدم مناقشة هذه النقطة نظراً لعدم دراستها من طرف اللجنة المختصة. واعتباراً لذلك علينا بتطبيق ما ينص عليه القانون فقط. أما التبعات القانونية تتطلب اتباع المساطر. فكما أن السيد العامل أعد الميزانية بعد رفضها من طرف المجلس وأيضاً هناك طلب فقط يتعلق بالإقالات وسيبث فيها المجلس، وكما أيضاً قضايا أخرى عرضت على القضاء الذي بث فيها، ولذلك نطلب تطبيق المادة 28 ما دام أن اللجنة لم تدرس هذه النقطة. وشكراً.

- تدخل السيد الرئيس فقال: للتصحيح فاللجنة عقدت اجتماعها يوم الجمعة الماضي وتدارست هذه النقطة. درست أسي امحمد ازلماض وبعد التحاقك بأشغال اللجنة.....

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكر العلوي حيث قال: نحن مطوقون بقانون. وحسب ما فهمنا من كلام السيد الرئيس أن اللجنة عقدت اجتماعها. فماذا يقول القانون في حالة عدم اكتمال النصاب يؤجل الاجتماع لمدة ساعة واحدة. وبين قوسين ما يسمى باللجنة تعقد اجتماعها بعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل بمن حضر من أعضائها. وبالنسبة ما يسمى باللجنة فالأكيد أنها لم تقم بالمهام المنوطة بها، والدليل هو عدم وجود أي تقرير في الموضوع، وبالتالي نعتبر أن السادة أعضاء المجلس هم سادة أنفسهم في

هذه الجلسة المحترمة. وإعمال المادة 28 في شأن هذه النقطة غير ذات جدوى للاعتبارات السالفة الذكر، وبين قوسين فاللجنة عقدت اجتماعها وستحرموننا من حقنا في التداول في شأن هذه النقطة. وشكرا السيد الرئيس. وسأسجل تحفظنا في كل نقطة بجدول أعمال هذه الدورة.

- بعد ذلك طلب السيد امحمد ازلماض برفع الجلسة.

- وبعد ذلك عرض السيد الرئيس على أنظار المجلس مقترح السيد امحمد ازلماض القاضي برفع الجلسة، وقد أسفرت نتيجة التصويت على رفع الجلسة موافقة أكثر من ثلث أعضاء المجلس بلغ عددهم 17 عضوا وهم السادة:

1- فاطمة الواحي

2- عبد الناصر القشابي

3- امحمد الحيوني

4- محمد الداسي

5- إلهام شريقي

6- كريمة اسماعيلي علوي

7- حسان حيزر

8- عبد اللطيف بوشارب

9- عبد العالي نبيل

10- مينة مزاورو

11- عبد الكريم البزيوي

12- فؤاد بوشامة

13- محمد ليكاتي

14- سعاد لغماري

15- امحمد ازلماض

16- شفيق كريم

17- عبد السلام بوهدون

وبعد النتيجة التي أسفرت عنها عملية التصويت رفع السيد الرئيس الجلسة لمدة 15 دقيقة.

- بعد ذلك تدخل السيد عبد الحق شاكرا العلوي، حيث أشار إلى إضافة فقط 15 دقيقة المحددة لرفع الجلسة إلى المدة الزمنية لانعقاد الجلسة والمحددة في أربعة ساعات. حسب ما ينص على ذلك القانون الداخلي للمجلس.

وبعد انصرام المدة الزمنية لرفع الجلسة استأنف المجلس الأشغال، حيث أكد أن هذه النقطة التي بصدها المجلس تتعلق بتغطية نفقات إلزامية والمطلوب أن يتخذ المجلس مقرا في شأنها. ولا معنى ألا يتناولها المجلس بالدراسة مشددا التأكيد على أن اللجنة المعنية قد اجتمعت وورقة الحضور الخاصة بالاجتماع متوفرة وقامت بمدارسة هذه النقطة التي ستعرض على المجلس وهو حر في اتخاذ قراره إما بقبولها أو رفضها. وبعد ذلك عرض السيد الرئيس على أنظار المجلس بيان الاعتمادات المراد إلغاؤها والتي سبق برمجتها في إطار الجزء الثاني من الميزانية الموزع على السادة أعضاء المجلس وهي كما جاءت في الوثيقة التالية:

- وبعد أن قدم السيد الرئيس المشاريع والاعتمادات المراد إلغاؤها الواردة بالوثيقة، أشار إلى أن قرار الرفض معناه اللجوء إلى تطبيق المادة 73 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات. مضيفاً أن مجموعة من الأمور قد تغيرت. فلما يتخذ المجلس مقررًا برفض مسألة يتخذ السيد العامل الإجراءات لاعتماد المسألة. وكمثال على ذلك القرار الجبائي مذكراً في نفس الوقت أن مجموعة من الفصول قد طالها التغيير. حيث أصبح بإمكان السيد العامل اللجوء مباشرة إلى تطبيق المادة 73، في حالة اتخذ المجلس مقررًا بالرفض يكون ضد مصلحة الجماعة. مشيراً إلى أن هذه النقطة تتعلق بالتزامات مالية واضحة تتعلق بقطاع النظافة والقروض الممنوحة للجماعة. ففي هذه الحالة إذا لم يتخذ المجلس مقررًا في شأنهما. فالسيد الرئيس سيكون ملزماً بل يتعين عليه تقديم طلب إلى السيد العامل لتوجيه إعدار إلى المجلس للقيام بالمتعين. وفي هذا الصدد قام السيد الرئيس بتلاوة المادة 73 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات والتي تنص على ما يلي: "إذا رفض المجلس القيام بالأعمال المنوطة به بمقتضى أحكام هذا القانون التنظيمي والقوانين والأنظمة الجاري بها العمل أو رفض التداول واتخاذ المقرر المتعلق بالميزانية أو بتدبير المرافق العمومية التابعة للجماعة. أو إذا وقع اختلال في سير مجلس الجماعة، تعين على الرئيس أن يتقدم بطلب إلى عامل العمالة أو الإقليم لتوجيه إعدار إلى المجلس للقيام بالمتعين. وإذا رفض المجلس القيام بذلك أو إذا استمر الاختلال بعد مرور شهر ابتداءً من تاريخ توجيه الأعدار، أمكن لعامل العمالة أو الإقليم إحالة الأمر إلى المحكمة الإدارية من أجل حل المجلس طبقاً لمقتضيات المادة 72 أعلاه" انتهى نص المادة.

- وبعد ذلك أشار السيد الرئيس إلى أن قراءة نص المادة 73 هو من أجل أن يكون المجلس على بينة من التبعات القانونية لأن هذه النقطة تتعلق بالتزامات مالية ضرورية لا خلاف فيها. وهذا هو السياق العام المتعلق بهذه النقطة.

- أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيد امحمد ازماض حيث قال: فيما يخص المادة 73 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات لا تنطبق على ما نقوم به اليوم في إطار الديمقراطية التصويت على جدول الأعمال. وهي تتعلق بالأعمال المنوطة به، وما هي الإجراءات الممكن اتخاذها في حالة عدم تواجد الرئيس للقيام بمهامه، ولا يحضر النواب ولا يعقد المجلس دوراته، ولا يقوم بأي شيء. آنذاك يتعين على المجلس القيام بالمتعين. أو في حالة وقوع اختلال في سير عمل

مجلس الجماعة. وهذا الإختلال فهو غير موجود ولله الحمد. وفي إطار الديمقراطية فالمشرع أعطى لسلطات الوصاية ما يمكن فعله. فإذا رفض المجلس هذه النقطة. فالأكيد أن السلطة الوصية بمعية السيد الرئيس سيجدون الحل لهذه الوضعية. وأنا لا أرى مانعا بأن يخرج المجلس "Déficiaire" ولا مشكلة في ذلك. نحن سهلنا الأمور بتنازلنا عن المادة 28 من القانون التنظيمي، سردتم السيد الرئيس بيان الاعتمادات المراد إلغاؤها. ولا مشكلة في ذلك. وبالتالي نمر إلى عملية التصويت. ومن حقكم السيد الرئيس اللجوء إلى استعمال المادة 73. وإن شاء الله وبتنسيق مع السلطة الوصية ستجدون الحل لهذه الوضعية. وشكرا.

- **تدخل السيد الرئيس** فأبرز أن الأمر يرتبط بمقرر الميزانية وكذا التعديل الذي طرأ على القرار الجبائي. حيث أن المادة 168 من قانون الجبايات المحلية تتيح للسيد العامل إمكانية تطبيق المادة 73. فقبل هذا التعديل، كان وفي حالة اتخاذ مقرر بالرفض يهيم مداخل الجماعة والتي تشكل مصلحة للجماعة أمكن للسيد العامل إدخال التعديلات المطلوبة على القرار الجبائي. وبذلك يصبح نافذا، وهذا التوضيح هو من أجل وضع المجلس في الصورة وللمجلس واسع النظر.

- **بعده تدخل السيد فؤاد بوشامة، حيث قال:** فيما يخص هذه النقطة، أسجل عدم التوصل بالوثائق ذات الصلة لدراسة هذه النقطة، فالوثيقة الأساسية التي يجب أن تتوفر عليها تتعلق ببيان حصر الميزانية. ثانيا أتوفر الآن على بيانين للإعتمادات المراد إلغاؤها، أحدهما ورد فيه أن عجز الميزانية يقدر ب 374 مليون سنتيم وهو بيان صادر عن الإدارة، وبيان آخر والذي تم توزيعه صبيحة هذا اليوم ورد به أن عجز الميزانية يقدر ب 286 مليون سنتيم. وهذا يعني أن هناك تناقض بين البيانين المتعلقين بالاعتمادات المراد إلغاؤها. وأسجل كذلك أن هذه سابقة بالنسبة للتسيير الجماعي بمدينة صفرو. فلأول مرة في تاريخ تسيير جماعة صفرو لم يتحقق فائض في الميزانية. ولديها عجز في التسيير. ولكي يكون الإخوان على علم. بالنسبة للمداخل تقدر ب 51 مليون درهم. بينما المصاريف تقدر ب 55 مليون درهم. وهذا يعني أن المصاريف أكثر من المداخل. ويعني أيضا أنه ليس هناك ترشيد للنفقات. ويتضح من خلال تقديرات ميزانية 2021 لم يتم اعتماد المسائل العلمية التي تتأسس عليها تقديرات المداخل، والتي تعتمد على القاعدة 33. ولو اعتمدنا هذه القاعدة، وقد قلنا ذلك في حينه لما سقطنا في هذا العجز المسجل بالميزانية. ثم طلب من السيد الرئيس أن

يجيبه بخصوص الاعتمادات التي ألغيت تتعلق بالجزء الثاني من الميزانية وتريد توظيفها بالجزء الأول من الميزانية..فهل لدينا الحق بأن نحول ميزانية التجهيز إلى ميزانية التسيير والتي تسمى بالاستهلاك "consommation" وشكرا.

- **بعد ذلك تدخل السيد الرئيس**، فأشار إلى أن السيد فؤاد بوشامة، يتكون بتكوين علمي حيث أشار في تدخله إلى أن مجموع المداخيل تقدر ب 51 مليون درهم. وأن المصاريف تقدر ب 55 مليون درهم. ومن ثم أصدر حكمه بعدم وجود ترشيد للنفقات. ولأول مرة تعرف الميزانية عجزا ماليا. وعلى إثر ذلك أبرز السيد الرئيس أنه لأول مرة يعاني العالم من كوفيد 19. ولأول مرة يشهد العالم كارثة صحية والعجز في ميزانية جماعة صفرو فهي أخف مقارنة مع باقي الجماعات الترابية الأخرى. بسبب ترشيد النفقات. والمشكل الذي طرح خلال هذه السنة يتعلق بالوضع الصعبة بسبب تداعيات جائحة كورونا كوفيد 19 يتعلق بضعف المداخيل. أما بالنسبة للنفقات فلم يصرف منها حتى 60 % بحكم أنها كانت خاضعة لقرار مشترك حيث لا يتم صرف النفقة إلى بعد التوقيع عليها من طرف السيد العامل والسيد الرئيس والسادة أطر الجماعة وأطر العمالة. فالمشكل المطروح يتعلق بالصفقات الكبرى المتعلقة بالالتزامات المالية اتجاه شركة أوزون، وقروض صندوق التجهيز الجماعي المرتبطة بمداخيل السوق. فلو قام المجلس في دورة سابقة من سنة 2019 بالمصادقة على تعديل الأئمة لاكتريت المحلات التجارية التابعة للمركب التجاري باب المربع، مما سينعكس بشكل إيجابي على مداخيل الجماعة. لتأدية مبلغ القرض لصندوق التجهيز الجماعي المقدر ب 300 مليون سنتيم. والمداخيل الإضافية الأخرى يمكن للجماعة استثمارها في مسائل أخرى. ولكن للأسف وبهذه القرارات التي تتخذونها فالمركب التجاري باب المربع ظلت وضعيته جامدة. ونتمنى في هذا اليوم أن تتوفر لديكم عين العقل للتصويت على هذا القرار. فليس لديكم أي مبرر لرفضه. وهذا هو الاستنتاج أسي فؤاد بوشامة. فيجب أن نكون منطقيين في التحليل وليس تناول العموميات. ثم تساءل عن النفقات التي لم يطلها الترشيح. فطلب من المتدخل أن يدلّه على نفقة ليست ضرورية، وقد تم صرفها. ففي هذه السنة تم صرف النفقات الضرورية وبالتسيط. وقد أعطى السيد الرئيس مثالا على ذلك والمتمثل في إصلاح إحدى الآليات الضرورية، حيث كلفت عملية إصلاحها ميزانية الجماعة أقل من 15 مليون سنتيم. وبالتالي فخلال هذه السنة فقد تم نهج سياسة ترشيد النفقات بامتياز.

- بالنسبة للسؤال المتعلق بترحيل الاعتمادات بالجزء الثاني من الميزانية إلى الجزء الأول من الميزانية. أفاد السيد الرئيس أن الجواب واضح، فعندما يسجل عجز في الميزانية يغطى من الجزء الثاني من الميزانية طبقاً لما تنص عليه إحدى المواد الصريحة بخصوص هذا الموضوع.

- بالنسبة للتناقض الحاصل في الوثيقتين اللتين يتوفر عليهما المتدخل. أجاب السيد الرئيس أنه صبيحة هذا اليوم توصلنا بمداخيل من الخزينة. وقد عملت المصلحة المعنية بالحسابات الجماعية بتسجيلها وتقديرها بأكثر من 82 مليون سنتيم. وهذا ما جعل الخزينة تؤدي المستحقات المالية لشركة "أوزون".

وعلى ضوء هذه المداخيل الجديدة تمت صبيحة هذا اليوم عملية مراجعة الحسابات وهي المتضمنة بوثيقة بيان الاعتمادات المالية الموزعة على السادة أعضاء المجلس. وهذا ما يجعلنا نتحفظ ونتريث في توزيع الوثائق. فوضعية الحسابات المالية النهائية لا تتوفر إلا في آخر لحظة. ثم أفاد السيد الرئيس أنه اتصل صبيحة هذا اليوم بالسيدة الخازنة الإقليمية وبناءً على ذلك فالوضعية المالية النهائية لا تتوفر عليها الجماعة بعد، مؤكداً أن هذا التغيير في الحسابات طرأ صبيحة هذا اليوم. وهو تغيير كبير وليس صغير. ومن الممكن أن تنتعش ميزانية الجماعة بمداخيل إضافية أخرى وستعطينا وتغنيننا عن كل هذه المسائل كلها. والآن فنحن ملزمون لتغطية هذه النفقات الضرورية والإلزامية.

- تدخل السيد فؤاد بوشامة، حيث أشار إلى أن الاقتطاعات المتمثلة في مبلغ 120 مليون سنتيم كانت ستمس مجال الإصلاحات. في حين أن الوثيقة الموزعة على السادة أعضاء المجلس، فقد تم اقتطاع فقط 35 مليون سنتيم من هذا المجال. وهذا المعطى لا علاقة له بالمداخيل.

وبالنسبة إليه فقد كان بالإمكان تفادي كل هذه الأسئلة لو أن السيد الرئيس أمد السادة أعضاء المجلس ببيان حصر الميزانية. ومن خلاله سيظهر بوضوح المجالات التي طالتها عملية ترشيد النفقات والمجالات التي وقع فيها التبذير، وبالتالي إصدار حكم موضوعي حول بيان حصر الميزانية بدون مزايدات ولا أي شيء آخر.

- تدخل السيد الرئيس فأوضح للمتدخل، أن ليس هناك مزايدة وغير مطلوب منه أن يقدم له تلك الوثيقة وأنه يمكنه الحصول على هذه الوثيقة بعد تقديم طلب رسمي في الموضوع في إطار قانون الحق في الحصول على المعلومة. وقد حدثت متغيرات في شأن الحساب الإداري

حيث لم يعد الرئيس ملزماً بإعداد الحساب الإداري وتقديم الوثائق المتعلقة به. ثم أكد للمتدخل أنه إذا رغب في الحصول على وثيقة يمكنه أن يتقدم بطلب رسمي في الموضوع إلى السيد الرئيس. وما تفضل به المتدخل يثبت ما قاله الرئيس. فبعد أن سجلت ميزانية الجماعة مداخيل إضافية جديدة، مما دفعنا إلى اقتطاع الجزء المالي الكافي من مجال الإصلاحات لتغطية عجز الميزانية عوض اقتطاع المبلغ المالي بأكمله والمقدر في 120 مليون سنتيم، فعندما يكون هناك عجز في الميزانية يتم اقتطاع المبالغ المالية من الجزء الثاني من الميزانية الضرورية فقط لتغطية عجز الميزانية. بعد ذلك أشار السيد الرئيس إلى أن المجلس مطالب باتخاذ مقرر في شأن هذه النقطة إما بالموافقة أو عدم الموافقة عليها. وللتوضيح وبشكل جلي، تشير المادة 150 من قانون المحاسبة العمومية الفقرة الثانية..... ويسدد عجز الجزء الأول باقتطاع من الفائض المحتمل بالجزء الثاني مع الأخذ بعين الاعتبار مجموع الاعتمادات المرحلة الملتمزم بها حسب بنود الميزانية أو الحسابات الخصوصية".

- بعده عرض السيد الرئيس لعملية التصويت الإلغاءات الواردة في الجدول الذي تم توزيعه أثناء هذه الجلسة.

مقرر رقم 429 بتاريخ 3 فبراير 2021

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 في جلسة فريدة والمنعقدة يوم الأربعاء 03 فبراير 2021 .
وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بإلغاء اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 31

- عدد الأصوات المعبر عنها : 31

- عدد الأعضاء الموافقين : 13

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- نور الدين لمزابي

3- أمين أحمد كمال

4- أحمد احمد الشريف

5- المصطفى علوي محمدي محرز

6- لمياء العزيمي

7- محمد العمراني

8- عبد العزيز التقي العلوي

9- فوزية أحصاد

10- عبد الحي ونزار

11- الولي العدلوني

12- عبد الحق شاكرا العلوي

13- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين: 18

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

- 2- محمد الداسي
 - 3- امحمد الحيوني
 - 4- إلهام شريقي
 - 5- فاطمة الواحي
 - 6- كريمة اسماعيلي علوي
 - 7- شفيق كريم
 - 8- عبد اللطيف بوشارب
 - 9- سعاد لغماري
 - 10- ازلماض امحمد
 - 11- عبد الناصر القشابي
 - 12- عبد الكريم البزيوي
 - 13- مينة مزاورو
 - 14- محمد ليكاتي
 - 15- فؤاد بوشامة
 - 16- نبيل عبد العالي
 - 17- حسان حيزر
 - 18- عبد السلام اليماني
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

يقدر ما يلي:


رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 والمنعقدة في جلسة فريدة بتاريخ 03 فبراير 2021 بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بإلغاء اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.

الكاتب:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي

• النقطة الرابعة: الدراسة و التصويت على تحويل اعتمادات مالية في إطار الجزء الثاني من الميزانية:

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازلماض في إطار نقطة نظام، حيث قال: أرجع إلى الملمتمس الذي تقدمت به والمتعلق بتقديم دراسة النقطة 12 الواردة بجدول الأعمال طبقا للمادة 29 من القانون الداخلي للمجلس حيث تشير الفقرة الأولى إلى ما يلي: " يعرض الرئيس النقط المدرجة في جدول الأعمال للمناقشة حسب ترتيبها ويمكن تغيير هذا الترتيب باقتراح من الرئيس وبعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين" ، وبعد هذه التلاوة أشار إلى أن هذه الفقرة تمنح الحق للرئيس لعرض النقط وإمكانية اقتراح كذلك تغيير ترتيبها، كما أن الفقرة الثانية الموالية تعطي الحق لأعضاء المجلس لتأجيل أو تقديم نقط من جلسة إلى أخرى، وقد قام بتلاوة نص الفقرة الثانية من نفس المادة و التي تنص على ما يلي: " كما يمكن تأجيل أو تقديم نقطة أو نقط من جلسة إلى أخرى بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين بدون مناقشة". بعد ذلك أشار إلى أن المشرع أعطى الصلاحية للرئيس بوضع ترتيب للنقط وتلاوة جدول الأعمال، وليس كاتب المجلس هو الذي يتلوه، وكذا اقتراح تقديم النقط على أن يصادق على ذلك أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين. كما يمكن للمجلس تأجيل أو تقديم نقطة أو نقط من جلسة إلى أخرى بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين بدون مناقشة، مضيفا أن هذه الفقرة هي موضع تأويل.

- تدخل السيد الرئيس مشيرا إلى المتدخل بأنه أضاف كلمة " المجلس " فتغير المعنى، فأوضح أن هذه الكلمة المضافة غير واردة بالفقرة الثانية حيث جاءت كما يلي: " كما يمكن تأجيل وليس " كما يمكن للمجلس"، فالضمير يعود دائما للرئيس، والمقصود أن الرئيس هو الذي يعرض النقط المدرجة بجدول الأعمال للمناقشة، ولرفع هذا اللبس قام السيد الرئيس بقراءة نص المادة 29 من القانون الداخلي كاملة، وبعد ذلك أوضح مرة ثانية أن الرئيس هو المعني بهذه المادة إذ كيف يمكن للمجلس أن يقوم بما تنص عليه هذه المادة لأن الرئيس هو الذي يسير الجلسة. واعتبارا لذلك فالأمور واضحة ولا تحتاج إلى تأويل. وبعد ذلك استأنف المجلس دراسة هذه النقطة حيث أفاد السيد الرئيس أنه عندما يتم ترحيل مصاريف من سنة إلى سنة أخرى، تودع بالجزء الثاني من الميزانية بالفصل

الخاص بتغطية اعتمادات التسيير المرحلة من أجل صرف النفقات، ويقع هذا الإشكال في الصفقات التي تكون خدماتها المنجزة " service fait " تحصر في أواخر شهر دجنبر حيث تكون الميزانية قد حصرت، مضيفا أن هذا المشكل طرح على مستوى شركة أوزون إذ في أواخر شهر دجنبر تقدم حصيلة الخدمات التي أنجزتها، ولذلك فمحضر تنفيذ الأشغال وتسليم المعدات يتم إعداده بتاريخ 31 دجنبر. واعتبارا لذلك يتم ترحيل اعتمادات مالية من سنة إلى سنة أخرى وذلك من أجل تغطية نفقات هذه الشركة، وبعد ذلك أوضح أن هذه النقطة تتعلق بتحويل الاعتمادات المتعلقة بإحداث ملاعب القرب والمساح، ولذلك فالاعتمادات المالية المقترح تحويلها تقدر ب 362.428,58 درهم ستحول هذه الاعتمادات إلى الفصل بالميزانية المتعلق بتغطية اعتمادات التسيير المرحلة، مضيفا إذا لم تكن هناك أية مداخلة لمناقشة هذه النقطة المرور مباشرة إلى عملية التصويت.

- أعطيت الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي، حيث قال: قبل المرور إلى عملية التصويت أطلب من الإخوان رفع الجلسة حتى يتسنى لإخوانه التشاور فيما بينهم حول القرار الذي سيتخذونه، مضيفا ما هي الجدوى من رفع الجلسة للتشاور، فالتلميذ الذي لا تعرف ظروفه يخرج من أجل "النقل" ثم يعود للفصل، فالقرار متخذ مسبقا من طرف الإخوان وبالتالي فلماذا الخروج للتشاور، مشيرا أنه يريد فقط تمرير رسالة.

• المناقشة:

وفي ظل عدم وجود أية مداخله لمناقشة هذه النقطة المتعلقة بالدراسة و التصويت على تحويل اعتمادات مالية في إطار الجزء الثاني من الميزانية، مر المجلس مباشرة إلى عملية التصويت.

مقرر رقم 430 بتاريخ 3 فبراير 2021

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 في جلسة فريدة والمنعقدة يوم الأربعاء 03 فبراير 2021 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتحويل اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 31

- عدد الأصوات المعبر عنها : 31

- عدد الأعضاء الموافقين : 13

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- نور الدين لمزابي

3- أمين أحمد كمال

4- أحمد احمد الشريف

5- المصطفى علوي محمدي محرز

6- لمياء العزيمي

7- محمد العمراني

8- عبد العزيز التقي العلوي

9- فوزية أحصاد

10- عبد الحي ونزار

11- الولي العدلوني

12- عبد الحق شاكر العلوي

13- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين: 18

وهم السادة:

1- عبد السلام بوهدون

- 2- محمد الداسي
 - 3- امحمد الحيوني
 - 4- إلهام شريقي
 - 5- فاطمة الواحي
 - 6- كريمة اسماعيلي علوي
 - 7- شفيق كريم
 - 8- عبد اللطيف بوشارب
 - 9- سعاد لغماري
 - 10- ازلماض امحمد
 - 11- عبد الناصر القشابي
 - 12- عبد الكريم البزيوي
 - 13- مينة مزاورو
 - 14- محمد ليكاتي
 - 15- فؤاد بوشامة
 - 16- نبيل عبد العالي
 - 17- حسان حيضر
 - 18- عبد السلام اليماني
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

يقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 والمنعقدة في جلسة فريدة بتاريخ 03 فبراير 2021 بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بتحويل اعتمادات مالية مبرمجة في إطار الجزء الثاني من الميزانية.

الكاتب:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي

• النقطة الخامسة: الدراسة و التصويت على تحويل اعتمادات مالية لتغيير تسمية

مشروع مبرمج سابقا:

- بداية أفاد السيد الرئيس، أن هذه النقطة التي تتعلق بصفقة إنجاز أشغال بالسوق المركزي باب المربع سبق للمجلس أن تداولها في إحدى دوراته السابقة وقد تحول حاليا من سوق للخضر والفواكه إلى سوق لبيع الدجاج والأسماك، وكما هو في علم الجميع فقد أطلقت الصفقة المتعلقة بإنجاز أشغال به عدة مرات والتي كانت تعترضها مشكلة الاعتمادات المالية غير الكافية، وبإجماع جميع أعضاء المجلس في إحدى الدورات تمت المصادقة على ضخ الاعتمادات المالية الكافية لإنجاز الصفقة، وقد نالها في آخر مرة أحد المتعهدين إلا أنها رفضت من طرف الخازن الإقليمي بدعوى الاختلاف حول كلمة واحدة الواردة بالدراسة التي أنجزتها المهندسة، وما هو وارد بالصفقة، وهذا الاختلاف يمكن فيما يلي: " أشغال بناء فوق قيسارية" وصيغة " إتمام بناء القيسارية فوق السوق المغطى باب المربع" ولذلك فالمطلوب هو استدراك هذا الاختلاف في التعبير، وجعله كما يلي: " أشغال بناء ..." لتكون مطابقة مع التعبير الوارد بالصفقة، وذلك تفادي نفقة تتعلق بواجبات المهندسة وهذا حتى لا نتسبب في تكبيد ميزانية الجماعة خسارة تقدر ب 30 مليون سنتيم، وفي نفس الوقت الاحتفاظ بتنفيذ الصفقة، فلما يقدم المهندس دراسته التقنية ويتم الإعلان عن الصفقة، وينالها أحد المتعهدين تؤدي له مستحقاته المالية، وفي حالة عدم الموافقة على تغيير تسمية المشروع تضطر الجماعة إلى إطلاق الصفقة من جديد مع أداء مستحقات المهندسة عن الدراسة التي أنجزتها والتي تقدر بأكثر من 30 مليون سنتيم، وهذه تعتبر خسارة مالية لميزانية الجماعة، فقد سبق أن طرحنا هذه النقطة في دورة سابقة، وأتمنى خلال هذه الجلسة أن يتفهم الإخوان هذه الوضعية وألا نتسبب في خسارة مالية في ميزانية الجماعة.

• المناقشة:

-في البداية أعطيت الكلمة السيد المصطفى علوي محمدي محرز، حيث أشار إلى أن هذا السوق تم إنجازه في عهد المجالس السابقة حيث يتخلله مشكل ولم يستطع أي مجلس متعاقب معالجته، مضيفا ان الصفقة المتعلقة بأشغال البناء فوق السوق المغطى باب المربع قد حضر أشغالها، وقد تم توقيف تنفيذها متمنيا من الإخوان أن يتفهموا الوضعية التي يوجد عليها السوق المركزي باب المربع حيث أصبح العديد من أصحاب المحلات يعرضون سلعهم للبيع أرضا، فمنذ اليوم الأول اعتبر السوق غير قانوني والمواد التي استعملت في إنجازه فقد استعملت بطريقة غير قانونية، فصاحبه يجب أن يحال على المحكمة إضافة إلى أمور أخرى منها أبواب باب المربع وستي مسعودة، فعلى وزارة الثقافة أن تدخل على الخط، ونتمنى من الإخوان أن يصوتوا لصالح هذه النقطة بعد أن استطاع المجلس الحالي باعتماد صيغة لمعالجة المشكل الذي يعاني منه السوق المركزي باب المربع منذ فترة المجالس السابقة.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكر العلوي، حيث أفاد أنه حسب فهمه أن مشروع أشغال البناء التي سيشهدها السوق المركزي باب المربع سيتم إنجازه، وأن المجلس مطالب بمناقشة عدم خسارة الميزانية الجماعية 300 ألف درهم المتعلقة بمستحقات المهندسة عن الدراسة التقنية التي أنجزتها، وهذا المشروع يعتبر من المشاريع المتعددة الميزانية، مشيرا إلى أن غالبية الإخوان يتبضعون من هذا السوق الذي يتواجد بمنطقة استراتيجية باب المربع والإنسان يخجل للوضعية المزرية التي يوجد عليها حاليا ويمكن للأخت العضوة بالمجلس العاملة بقطاع الصحة أن تدلي بدلوها في هذا الموضوع، فتجار السمك والتجار الآخرين يشكون من تدني الوضعية الصحية للسوق المركزي باب المربع وقد قدم اقتراحا بتوسيع جنباته ليكون معلمة سواء على مستوى أماكن بيع الخضر والدجاج والسمك وقد أكد على تكملة إنجاز هذا المشروع حتى لا تضيع 30 مليون سنتيم من ميزانية الجماعة وقد تمنى من الله عز وجل ألا يحصل هذا الأمر وشدد التأكيد على ضرورة إنجاز المشروع، ولن يعتبر ذلك سابقة حصلت في فترة انتداب هذا المجلس وإنما هذه العملية فهي تندرج في إطار الاستمرارية وتمنى مرة ثانية أن تتظافر جميع الجهود لإخراج هذه المعلمة إلى حيز الوجود سواء خلال هذه

السنة أو السنة المقبلة بالشروط والمواصفات التي يرضى عنها الجميع، وفي الأخير قدم الشكر للسيد الرئيس.

- بعده أعطيت الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي، حيث أشار إلى أن الحديث يتعلق بأشغال التعلية التي ستتم فوق السوق المركزي المغطى باب المربع، والذي تم بناؤه وفق مواصفات وأظن أن السيد عبد الحق يعرفها حيث تم تخصيص أماكن خاصة ببائعي اللحوم، وأخرى لبائعي الخضر وبائعي الدجاج وبائعي السمك، مضيفا أن أماكن أنشطة السوق كانت مقسمة على هذا الشكل إنما توالي السنين وقع ما وقع فأصبحت العشوائية تطبع أنشطة السوق الشيء الذي أدى بشكل دائم عدم استيعاب قنوات الصرف بالسوق مخلفات وبقايا الأنشطة المزاولة، مضيفا إلى أنه بالإضافة إلى مشروع أشغال البناء التي ستجز فوق السوق المركزي ستطاله أيضا إصلاحات على مستوى قنوات مجاري المياه بطابقه السفلي، حيث تسبب عملية اختناقها بشكل مستمر ودائم في مشاكل كثيرة بهذا السوق ومعاناة حقيقية مؤرقة لأصحاب المحلات التجارية وفي الأخير قدم الشكر للسيد الرئيس.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض، حيث قال: أنا مع القراءة التي تقدم بها الأخ نور الدين لمزابي، فلا بناية ذلك السوق المركزي وكذا موقعه الحالي فلم يعد مقبولا أن يظل يتواجد وسط المدينة، وبالتالي يجب التفكير في إحداث سوق مركزي بجميع المواصفات المطلوبة وبموقع مهم جدا بالمدينة يتوفر أيضا على محطة للوقوف وغير ذلك، أنا عشت تجربة ذلك السوق في المجلس السابق بصفتي كنت مسؤولا عن قطاع التعمير، فمشكل ذلك السوق فهو فعلا مشكل كبير، فالتعلية التي أضيفت فهي لا تستوفي جميع الشروط المتطلبة لأن الكيفية التي بني بها السوق فهي مغشوشة من الأول، فقد قمنا كبلدية ب " sondage " ونفس العملية قام بها مكتب الدراسات وهناك مشاكل أخرى حيث عمل صاحب ثلاث محلات على فتحها كاملة، حيث أزال الأسوار الكائنة فيما بينها، وعندما أردنا تدعيم الدعائم لم يسمحوا لنا أصحاب المحلات القيام بذلك، إذن فذلك السوق المركزي بالفعل يتخلله مشكل كبير، وهذا يفرض علينا التفكير بجدية مستقبلا في إحداث سوق مركزي تتوفر فيه جميع المواصفات، وشكرا.

- تدخل السيد المصطفى علوي محمدي محرز، حيث قال: ذلك السوق فهو غير قانوني منذ إحداثه. البناية فهي غير قانونية، ويجب أن يكون محط بحث.

- أعطيت الكلمة إلى السيد أمين أحمد كمال، حيث قال: أريد أن أذكر الإخوان الذين كانوا إلى جوارنا خلال التجربة الأولى تقارب 12 سنة، فما تقدم به السيد امحمد ازلماض كنا قد اقترحناه على السيد الرئيس آنذاك، وكان قد رفض اقتراح هدم السوق المركزي بأكمله وإعادة بنائه من جديد يتوفر على محطة الوقوف تحت أرضية، نحن الآن أمام واقع يتجلى في الضرر الذي يعاني منه تجار ذلك السوق، وأريد أن أذكر إخواننا أننا تعاهدنا جميعا مع المواطنين، وأظن منذ أن وقع اتحاد بين المعارضة وبعض الإخوان الذين كانوا ينتمون إلى الأعضاء في تسيير المجلس، فتصريحاتكم موجودة والصحفيون موجودون، فقد صرحتم بأنكم ستلجمون الرئيس وأنكم أنتم من سيتولى تسيير المجلس، وهذه تصريحاتكم في الصحافة، وقد تبين الآن عكس ما كنتم تصرحون به، فأنتم تعملون على إيقاف كل شيء، وتشتغلون ضد مصلحة المدينة، وهذه الأمور كلها ستعود عليكم ولا أدري السياسة التي تتبعونها وعلى أنكم ستسقطون الرئيس، فالرئيس لم يسقط .

- تدخل السيد الرئيس، قائلا: سقطت بالدرج في أحد الأيام.

- أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث أشار إلى أن هذا الموضوع قد طال أمده حيث تعاقبت عليه ثلاث مجالس سابقة أو أكثر، والآن يتم التفكير في هدمه وإعادة بنائه، فالناس قد ضاقت ذرعا من الانتظار الذي يقتل، مضيفا أن الظروف أصبحت غير ملائمة لمزاولة تلك المهنة المتواجدة بالسوق المركزي باب المربع، حيث تتسرب المياه إلى محلاتهم، بالإضافة إلى قنوات صرف المياه المكسورة، وعلى الرغم من ذلك ينتظرون قرار من المجلس الذي صوتوا لصالح والنقطة التي نحن بصددتها تعتبر فرصة لإيجاد حل لمعالجة المشاكل التي يعاني منها السوق المركزي وبالتالي يجب علينا ألا نخلف الموعد مع هذه الفئة من التجار من خلال التصويت لصالح هذه النقطة، وشكرا.

بعد ذلك مر المجلس مباشرة إلى عملية التصويت على هذه النقطة.

الاعتمادات المقترحة تحويلها :

الاعتمادات المتبقية	الإعتمادات المقترحة تحويلها	الإعتمادات المفتوحة	نوع مصاريف التجهيز	رمز الميزانية				
				الفقرات	مشروع	برنامج	الفصل	الباب
			المراكز التجارية					
0.00	6 752 932.51	6 752 932.51	إنشاء قيسارية فوق السوق المغطى باب المربع	27	10	30	30	40
المجموع العام :								

الاعتمادات المقترحة التحويل إليها :

مجموع الإعتمادات النهائية	الإعتمادات المحول	الإعتمادات المفتوحة	نوع مصاريف التجهيز	رمز الميزانية				
				الفقرات	مشروع	برنامج	الفصل	الباب
			المراكز التجارية					
6 752 932.51	6 752 932.51	0.00	أشغال بناء قيسارية فوق السوق باب المربع	27	10	30	30	40
المجموع العام :								

مقرر رقم 431 بتاريخ 3 فبراير 2021

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 في جلسة فريدة والمنعقدة يوم الأربعاء 03 فبراير 2021 .
وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتحويل اعتمادات مالية لتغيير تسمية مشروع مبرمج سابقا.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 29
- عدد الأصوات المعبر عنها : 29
- عدد الأعضاء الموافقين : 13

وهم السادة:

- 1- جمال الفلالي
- 2- نور الدين لمزابي
- 3- أمين أحمد كمال
- 4- أحمد احمد الشريف
- 5- المصطفى علوي محمدي محرز
- 6- لمياء العزيمي
- 7- محمد العمراني
- 8- عبد العزيز التقي العلوي
- 9- فوزية أحصاد
- 10- عبد الحفي ونزار
- 11- الولي العدلوني
- 12- عبد الحق شاكرا العلوي
- 13- عبد الله كراكي

- عدد الأعضاء الراضين: 16

وهم السادة:

- 1- عبد السلام بوهدون

- 2- محمد الداسي
 - 3- امحمد الحيوني
 - 4- إلهام شريقي
 - 5- فاطمة الواحي
 - 6- كريمة اسماعيلي علوي
 - 7- شفيق كريم
 - 8- عبد اللطيف بوشارب
 - 9- سعاد لغماري
 - 10- ازلماض امحمد
 - 11- عبد الناصر القشابي
 - 12- عبد الكريم البزيوي
 - 13- مينة مزاورو
 - 14- محمد ليكاتي
 - 15- فؤاد بوشامة
 - 16- نبيل عبد العالي
- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

بقرر ما يلي:

رفض المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 والمنعقدة في جلسة فريدة بتاريخ 03 فبراير 2021 بأغلبية الأصوات المعبر عنها النقطة المتعلقة بتحويل اعتمادات مالية لتغيير تسمية مشروع مبرمج سابقا.

الكاتب:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي

● النقطة السادسة: الدراسة والتصويت على لائحة توزيع الدعم على الجمعيات برسم

السنة المالية 2021 :

- في البداية أفاد السيد الرئيس أن هذه النقطة المتعلقة بتوزيع الدعم على الجمعيات يتم طرحها مرة أخرى على المجلس وقد عرضت على لجنة المالية لكي تعيد فيها النظر بكل حرية ولكن للأسف، وحتى لا يقول أحد بأننا لم نلحق هذه النقطة التي نتداول بشأنها الآن، فاللائحة القديمة فهي موجودة، ويمكنكم تغييرها وتبديلها، وكذلك تغيير المبالغ "les montants" وكذا الجمعيات فأنتم أحرار، وبالتالي يجب على كل واحد أن يتحمل مسؤوليته. تدخل السيد عبد الحق شاكرا العلوي فطلب من السيد الرئيس أن يزودهم باللائحة إن كانت متوفرة، أفاد السيد الرئيس أن اللائحة المتوفرة تعود لسنة 2018 وهي آخر لائحة تمت المصادقة عليها.

- تدخل السيد امحمد أزلماض، حيث أشار إلى أن اللجنة لم تجتمع ولم تهرئ لائحة. وقد سبق للمجلس أن تداول في لائحة خلال دورة سابقة وتم رفضها من طرف المجلس، وبالتالي لم يعد معمولاً بها. ولم تحيلوا لائحة الجمعيات على اللجنة المختصة، التي لم تنجز أية لائحة ولم تناقش أية لائحة. لكن سبق للمجلس أن اتخذ مقراً يقضي برفض لائحة الجمعيات. ولكن ولتفادي اللجوء إلى المادة 28 من القانون التنظيمي. ولكي نيسر الأمور نمر مباشرة إلى التصويت على هذه النقطة.

- تدخل السيد الرئيس قائلاً: أسى امحمد أزلماض نحترم الطريقة التي تتكلمون بها، ولكن نقول آخر لائحة مصادق عليها. وردا على ذلك أفاد السيد امحمد أزلماض، بأنها رفضت. فأوضح السيد الرئيس، بأنه لم يسبق أن رفضت وهي المعتمدة، وعلى لجنة المالية أن تقول بأن هذه الجمعية لم تعد تشتغل وأن جمعية تشتغل أكثر من الأخرى. وبالتالي القيام بالعمل المطلوب منكم. تدخل السيد امحمد أزلماض حيث قال: لدي مقترح الآن لكي نيسر الأمور، فإذا كنا نقول بالمادة 28 وأن اللجنة لم تناقش هذه النقطة. وأنتم تقولون بلائحة، فإذا كنا لن نلجأ إلى أعمال المادة 28 نمر مباشرة إلى التصويت على هذه النقطة. فإذا كان هناك من توافق، فهذا هو التوافق.

- تدخل السيد الرئيس قائلاً: لدينا اللائحة وبالتالي سنصوت على شيء ملموس، سنطرح اعتماداً للجمعيات وسنقرر إما بنعم أو بلا. أفاد السيد امحمد أزلماض أن اللجوء إلى أعمال المادة 28 أحسن وأن هذه النقطة لم تناقش ومن الأحسن أن تؤجل. تدخل السيد الرئيس قائلاً: اطلبوا أنتم أعمال المادة 28، وسنعمل على تطبيقها.

- أعطيت الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي، حيث أشار إلى أنه ما الذي يمنع من أن تعقد اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية اجتماعها لمدارسة هذه النقطة، وتقدم اقتراحاتها وأنداك سنزكي اقتراحاتها، وهذا الموضوع يهم مجموعة من الجمعيات والتي تعاني الشيء الكثير، فإنكم دائما تقفون ضد المصلحة، فعلينا أن ننظر في وضعية جمعية القصور الكلوي والجمعيات الرياضية والتي بدورها تعاني، وكذا الجمعيات الاجتماعية والثقافية. فكيف يمكن لهذه الجمعيات أن تشتغل في غياب الدعم الذي ترفضون الموافقة على النقطة المتعلقة بتوزيع الدعم على الجمعيات وفي المقابل تبلغون للناس أشياء أخرى والإنسان يجب أن تكون له الجرأة في قول نفس الكلام الذي يقال هنا في أماكن أخرى.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكرا العلوي، حيث أشار إلى أنه توصل باستدعاء لحضور أشغال اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية لحضور أشغال الاجتماع الذي ستعقده لمدارسة هذه النقطة. ودائما أتخفظ على هذه النقطة، وبالتالي فهذا يعني أننا سنتداول في هذه النقطة ولازلت أطرح هذه القضية فما هي الرسالة التي يريد البعض أن يوصلها إلينا، ويمكن للسيد عبد الكريم أن يصدقني أو يكذبني كان يحضر أشغال هذه اللجنة في المجلس السابق عضوين إلى ثلاثة أعضاء. وقد كنا نشتغل على ملف توزيع الدعم على الجمعيات لساعات طويلة متأخرة من الليل بمعنى آخر فالقانون موجود حيث إذا لم يتوفر النصاب القانوني في الوقت المحدد لاجتماع اللجنة يؤجل لمدة ساعة واحدة. وبعد ذلك تجتمع اللجنة بمن حضر من أعضائها، ولو بعضو واحد، إذن فالإشكال غير مطروح من الناحية القانونية، فإذا لم ألبى الاستدعاء فيمكن لرئيس اللجنة أن يقرر بشأن هذه النقطة، وقد أعطيت لكم فرصة ذهبية لاقتراح بكل حرية الجمعيات التي تستحق الاستفادة من الدعم، وتقديم شيء أتداول في شأنه. ولكن يتم هنا رفع المادة 28 من القانون التنظيمي، مضيفا جننا جميعا من رحم الجمعيات، وإن لم نكن جميعا فجلنا وآتي وبجرة قلم وبهدوء وأصوت بالرفض، فإذا كنتم تعتقدون أن هناك جمعيات مسيسة فاحذفوها وقدموا لنا شيئا نتداول في شأنه، وبالتالي فبأي وجه سنواجه جمعية مرضى القصور الكلوي وجمعية المعهد البلدي للموسيقى والجمعيات الأخرى حين يتم رفض توزيع الدعم على الجمعيات، وأنا هنا أريد أن أناقش موضوعا يتعلق بالمجتمع المدني، وقد أشار إلى أن الاعتماد المالي المخصص لجمعيات المجتمع المدني يقدم كمنحة لفائدة جمعية واحدة في بعض المدن، مضيفا أن هناك جمعيات ذات طابع اجتماعي ورياضي وثقافي، فأنا أطلب أن تقدموا لنا أي جمعية لمناقشة الدعم الذي سيقدم لها ويشرفني أن أكون جزءا من هذا المجتمع المدني، ولذلك فمن الضروري مناقشة هذه النقطة المتعلقة بتوزيع

الدعم على الجمعيات ولا مكان هنا لإعمال المادة 28 من القانون التنظيمي، فإذا كانت اللجنة عاجزة عن ذلك ولم تهئ تقريرها في الموضوع. وأنا كعضو جماعي مفروض عليه التداول في شأنها، وشكرا السيد الرئيس.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث أشار إلى الكيفية التي تم إعداد من خلالها تلك اللائحة، فلما تكلم السيد عبد الحق شاعر العلوي عن عدد الأعضاء الذين كانوا يحضرون أشغال اللجنة الثقافية في عهد المجلس السابق، فيمكنني أن أتكلم عن الفترة التي كنت فيها رئيسا للجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية، ولأزلت كذلك وهذا بين قوسين خلال المجلس الحالي، فتلك اللائحة أعدت بعناية كاملة حيث تمت مراعاة مجموعة من الشروط والمعايير. وقد كان يحضر اجتماع اللجنة في بعض المرات الأخ عبد الكريم البزيوي، وقد كنا نعكف على مداورة ملفات الجمعيات من الساعة الخامسة زوالا إلى الساعة الحادية عشر ليلا. وقد كنا ندقق في ملفات الجمعيات حيث نطلع على تقاريرها والأنشطة التي تقوم بها وبالتالي فقد كنا نركز على المردودية، وبناءا عليها نحدد القدر المالي الذي ستستفيد منه الجمعية. وقد اكتشفنا أن هناك مجموعة من الجمعيات لا تقوم بأي نشاط يذكر فحذفناها من اللائحة. وفي المقابل هناك جمعيات نشيطة، حيث تمت مضاعفة المنحة التي كانت تقدم لفريق الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم من 20 مليون سنتيم إلى 40 مليون سنتيم. وكذلك الشأن بالنسبة لفريق الأطلس، حيث تم رفع المنحة المقدمة لهذا الفريق بنسبة 100% وقس على ذلك مجموعة من الجمعيات الاجتماعية والثقافية والفنية. وأمام هذه الوضعية كيف سنواجه الشارع عندما يتخذ قرار برفض المنح لفائدة الجمعيات. فكيف سنقابل هؤلاء الناس؟ ولنناقش هذا الأمر من زاوية بركماتية نفعية انتخابوية. أنتم مقبلون على الانتخابات، وتريدون أن يصوت الناس لصالحكم فماذا ستقولون لهذه الجمعيات التي ترفضون إعطائهم المنح. وهناك جمعيات رياضية تنشط داخل بطولات العصب وهي بحاجة ملحة إلى الدعم لتسيير موسمها الرياضي. وكذلك الشأن بالنسبة لجمعية المعهد البلدي للموسيقى. لماذا يتم قتل الثقافة بهذه المدينة؟ وقتل تاريخ الأجيال. كيف يعقل إقفال المعهد البلدي للموسيقى بجرة قلم من خلال التصويت برفض استفادة الجمعية المشرفة على التسيير من المنحة. لماذا يتم حرمان الناس من الرياضة؟ ولماذا يتم حرمان جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة التي تعمل على إدخال الفرحة على مجموعة من الأطفال الذين ينحدرون من أسر فقيرة جدا، فكيف سنقابل هؤلاء الناس قبل مقابلة الله، ومن هذا المنطلق نعلن للرأي العام من صوت لصالح إمداد الجمعيات بالمنح، ومن

صوت ضد الجمعيات. فقد سبق أن صوتم بالرفض، ولهذا فهذه فرصة أخيرة للمصالحة مع الناس وخصوصا الجمعيات. وشكرا.

- بعده أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد أزماض حيث قال: وهدوء تام، بعيدا كل البعد عن العاطفة والمرافعات، نحن في إطار تطبيق القانون ليس إلا. فمن أعد جدول الأعمال؟ فبالطبع أعده السيد الرئيس، وهذه النقطة المتعلقة بالجمعيات كانت موضوع مطالبتنا بعقد دورة استثنائية سابقة، وقد طلبنا من السيد الرئيس أن يترك الدورة مفتوحة لمناقشتها لأنه كان لدينا تصور، واللجنة المختصة اجتمعت بناء على طلبنا وقد كان تصور يخص ملف الجمعيات. فلما أدرجت هذه النقطة بجدول أعمال هذه الدورة فهل كان هناك تصور للرئاسة في شأنها وتزويد اللجنة المختصة بلائحة الجمعيات. إذ كيف يمكن للجنة المختصة أن تشتغل على ملفات الجمعيات القانونية المتوفرة على وصل الإيداع، والأخرى غير القانونية، والتي تستحق الدعم من عدمه وعلى المردودية كما جاءت في تدخل الأخ الذي تدخل قبلي. فليس لدينا لائحة طلبات الجمعيات التي تطلب الاستفادة من الدعم، وذلك من أجل مناقشتها، وهل تتوفر فيها الشروط. بل الأكثر من هذا السيد الرئيس، على الجمعيات التي تريد الاستفادة من الدعم عليها أن تبعث بتقريرها المالي والأدبي السنوي للجهة المانحة للدعم. ومع الأسف فهذا الإجراء لم ينجز. وقد كانت هناك توصية من المجلس في دورة سابقة بتكوين لجنة. وقد كنا ننتظر أن تنادوا علينا بحكم الصلاحيات المخولة إليكم بمقتضى القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، وكذا المجموعة التابعة إليكم في تسيير شؤون هذه الجماعة. إلا أنه لم يسبق أن اجتمعنا، وهنا حدث أخذ ورد في الكلام بين السيد نور الدين لمزابي والسيد المتدخل امحمد أزماض، وبعد ذلك أشار هذا الأخير ولكي يتم الخروج من هذه الوضعية فلائحة الجمعيات التي ترغب في الاستفادة من الدعم لم يتم إحالتها على اللجنة المختصة. فنحن نطلب تأجيل هذه النقطة إلى الدورة المقبلة.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد المصطفى علوي محمدي محرز، حيث أشار إلى أنه من هذا المنبر أتكلم عن إحدى الجمعيات وهي جمعية مرضى القصور الكلوي التي لم تستفد من الدعم. ولذلك فإنني أطلب من السادة الأعضاء الميسوري الحالة المادية أن نعمل حالا بتوفير مبلغ 16 مليون سنتيم لفائدة هذه الجمعية التي هي في أمس الحاجة إلى توفير العلاجات الطبية لهذه الفئة من المرضى. وبدوري سأساهم في جمع هذا المبلغ، وإذا كانت لدى الإخوان الإرادة أن يسلم كل واحد منا شيكا يتضمن حصة مساهمته لتوفير المبلغ السالف الذكر. مشيرا إلى أن هذه الفئة من المرضى تقاسي وتعاني من قلة العلاجات الطبية الضرورية التي هي في أمس الحاجة

إليها. ثم أكد على الإخوان على ضرورة جمع مبلغ 16 مليون سنتيم لفائدة جمعية مرضى القصور الكلوي.

- أعطيت الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي، حيث أشار من خلال مداخلة السيد امحمد أزلماض، وهنا طلب منه هذا الأخير ألا يرد عليه، فأفاد المتدخل بأنه سيرد عليه لأنه ذكر في تدخله معطى مهم جداً، حيث طلب بتقديم تصور اللجنة الذي كان حاضراً في إحدى دورات المجلس السابقة، ومنذ أن أصبحتم تتوفرون على الأغلبية بهذا المجلس، والتصويت غالباً ما يكون برفض النقط المتداول في شأنها. بل الأكثر من هذا تطرحون نقطا وترفضونها وتقدمون نفس النقط بجدول أعمال دورة أخرى. وأقسم بالله أن العبث هو الذي يعيشه هذا المجلس.

- بعده أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكر العلوي، حيث أفاد إلى أن الإخوان تحكمهم مرجعية في شأن القرارات التي يصدرونها والتي تفيد عدم التصويت على كل القرارات. وهذا حقهم. مضيفاً أننا نتداول في قضايا، ربما سيسجل لنا التاريخ أو يسجل علينا. وإذا صوتوا لصالح اتخاذ القرار فسيتناقضون مع أنفسهم. وأنا أشكرهم على ذلك لأن الأمور أصبحت واضحة. حيث سيتم التصويت ضد كل القرارات إلى حين إسقاط الرئيس. المسألة الثانية، متى كنا كلجنة ننتظر من الرئيس أن يزودنا بالمعطيات. فالقانون والنظام الداخلي للمجلس واضحان. فمن حقلك، فالرئيس ملزم بتزويدك بالمعطيات التي تحتاجها في لجنتك. ومتى كنا في اللجان السابقة ننتظر أن يزودنا الرئيس بالمعطيات. وقد كنا نطلب أن تقدم إلينا لائحة الجمعيات، ولكن مادام أن هناك فراغ فلا يمكن أن يكون هناك فراغ ونحن لا ننتظر من خلال التداول في هذه النقطة أن تحدث معجزة ما. وبالنسبة إلي فالأمر أصبح جد عادي. ولكن أسجل من موقعي كعضو جماعي بقوة القانون، وبقوة تمثيلي الشرعية، أن المجتمع المدني يستغيث فعلاً. ولا يمكن أن تقول لي كوفيد 19. فلو وجد وسائل العمل لاستغلت دور الشباب. ففي مرحلة من المراحل كنا نسهم من جيوبنا في مالية الجمعية. ولكن الآن، فالجمعيات تعتمد في تحقيق أنشطتها على مجموعة من المساعدات ومنها الدعم المقدم لها من الجماعة. وأنا لا أسمى ذلك منحة وإنما حقها المشروع. فأنا أتدخل فقط من أجل التداول في هذه النقط. أما المرجعية فهي واضحة. وشكراً السيد الرئيس.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي حيث قال: الذي أستغرب له هو الموقف الذي اختلف بين الدورة السابقة وهذه الدورة. أظن أننا خلال الدورة السابقة أجمعنا على إدراج هذه النقطة المتعلقة بالجمعيات على اعتبار طابعها الاجتماعي الخ. والآن أفاجأ بهذا التغيير في الموقف، والذي ينبغي أن نعلمه من خلال ما نقوم به الآن. هو أننا في حال صوتنا ضد منح جمعيات المجتمع المدني فإننا نسير ضد التوجهات الملكية الواردة بالخطابات الملكية

السامية، فماذا قال حفظه الله ما معناه، أن دور المنتخب هو الإسهام في التنمية، على أساس أن المجتمع المدني هو شريك في التنمية المرجوة. ونحن بهذا السلوك نكسر التنمية. يكفي من خلال التقرير الذي رأينا قبل قليل والمتعلق بملخص محضر الدورتين. فكلها قرارات رفض مشاريع المدينة. رفض الطرقات، رفض المشاريع الكبرى، فكل شيء قد رفض. ومع ذلك ترفضون حتى هذه المسائل. أيضا هو مخالف بطريقة أو بأخرى للدستور، الذي أفرد مجموعة من المواد ومساحة كبيرة للمجتمع المدني. ونحن نتناقض مع دستورنا، لقد صوت علينا الناس ونحن هنا من أجل المساهمة في التنمية، وليس بأن نوقف العجلة. ولهذا فدائما أثير هذه النقطة المتعلقة بضرورة التصويت على منح الجمعيات. وشكرا.

- بعده تناول الكلمة السيد امحمد ازماض حيث قال: الله يجازيك بالخير، وحتى لا نبقى واقفين عند هذه النقطة فلنترك العاطفة بعيدا والواقع هو القانون. وفيما يخص موضوع الجمعيات، فهل تعتقدون أن قلبنا ليس مع هذه الجمعيات؟ أولا كان على المجلس، على الجهة المسيرة، فقد كان على الرئيس أن يستشير مع لجنة تكافؤ الفرص التي أسست، فهل لجنة تكافؤ الفرص والتي تجسد المجتمع المدني الذي نتكلم باسمه والذي أعطاه القانون التنظيمي الحق لكي يدلي برأيه. فهل أحيلت عليه لائحة ما؟ وهل كان هناك نقاش حول هذا الموضوع داخل لجنة تكافؤ الفرص؟ فهذا الشيء لم يكن. أجاب السيد الرئيس قائلاً: لقد كان ولا تقل أنت بأنه لم يكن. ودعني أجيب عن هذه المسألة. استأنف السيد امحمد ازماض كلامه قائلاً: نحن نقول ليس لدينا شيء تمت مناقشته ولا نتوفر على معطيات الجمعيات التي تستحق الدعم. والآن نحن نطبق القانون حيث نقول بتطبيق المادة 28 من القانون التنظيمي على اعتبار أن اللجنة لم تقم بعملها. وفي هذه الحالة يبقى المجلس سيد نفسه، إما سيقدر مناقشة هذه النقطة أو عدم مناقشتها، ولذلك فأنا أقترح إرجاء هذه النقطة إلى الدورة المقبلة أو عقد دورة استثنائية لأجل مناقشتها، وأن تكون لدينا الشجاعة لإعطاء الصلاحية للرئيس ليبرمج عقد دورة استثنائية. وله الحق في برمجتها بسرعة لمناقشة موضوع توزيع الدعم على الجمعيات، ولأجله فنحن نعطي الصلاحية للرئيس لعقد دورة استثنائية لمناقشة هذه النقطة، طبقاً للإجراءات المنصوص عليها قانوناً. وذلك من أجل مناقشة هذه النقطة في إطار اللجنة المختصة بمعية المجتمع المدني، المشكل المطروح الآن يكمن في كون هذه اللائحة سبق للمجلس أن حسم في شأنها برفضها. ولكي نتجاوز كل هذه الأمور أقول بعقد دورة استثنائية يبرمجها الرئيس لمناقشة هذه النقطة وكذا نقط أخرى نرجع لمناقشتها جميعاً. الله يجازيكم بالخير علينا أن نتجه إلى تسهيل الأمور فيما بيننا بخصوص الطريقة التي سنشتغل على ضوءها. وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي حيث قال:الحل الذي أقترحه هو ما دامت أمامنا اللائحة المتضمنة لأسماء الجمعيات، أن نعمل على مناقشة كل جمعية على حدة، ونحن على إمام بحكم أنني كنت رئيسا للجنة الثقافية بالمعطيات المتعلقة بجميع الجمعيات كاملة. إذا أردتم حذف جمعية ما فلا مشكلة في ذلك، وبالتالي ليس هناك شيء أكثر من هذا، مضيفا أن دور اللجنة هو دور استشاري فقط. والمجلس الموقر له كامل الحرية في اتخاذ القرار الذي يراه مناسبا، وشكرا.

- ثم أخذ الكلمة السيد امحمد ازماض حيث قال:سمعت قبل قليل كون الرباعي اتخذ قرارا "communiqué" بعدم التصويت. و"البلوكاج" وكل شيء، ونحن نقراً قبل قليل ملخص الدورتين عبارة صادق المجلس بالإجماع على عدة نقاط. وجدول الأعمال الذي نحن بصددته مدرجة به نقاط تهتم المواطنين وسنصوت لصالحها.

- تناول الكلمة بعده السيد نور الدين لمزابي حيث أفاد بخصوص موضوع دعم الجمعيات. فكيفما أراد الإخوان أن نأخذ وقتنا الآن لمدارسة كل جمعية على حدة وكما قال بذلك السيد عبد الحق شاكرا العلوي فالكل خرج من رحم الجمعيات فمن خلال مدارسة ملفات الجمعيات سنحدد الجمعية الجادة التي تستحق الحصول على الدعم والجمعيات الأخرى التي لا تستحق وتتوصل بالدعم بدون وجه حق. حيث في إحدى الأوقات يقال بأن اللائحة تتضمن الجمعيات التابعة للعدالة والتنمية. فلما أرسلت إلى الداخلية وإلى السيد الباشا، وأرجعت مجموعة من الجمعيات. بدأنا نعرف الجمعيات التي..... دون الدخول في التفاصيل ولهذا فإن الدعم المخصص للجمعيات فهو لا يحتمل التأجيل بحكم أن المسطرة الحالية التي تعمل بها مصلحة الحسابات الجماعية فهي مسطرة طويلة لتبرئ ملفات الجمعيات التي ستحصل على الدعم من أجل التأشير عليها من طرف السيد العامل. فاللائحة توجه إلى السيد الباشا الذي يخضعها للمراقبة ليتيقن من الجمعيات الجادة التي تستحق الدعم والأخرى غير الجادة والتي لا تستحقه، وبعد هذه العملية يصدر رأيه بخصوص ملف الجمعيات، وبعد هذه العملية توجه إلى السيد العامل قصد التأشير عليها. ولهذا فأنا أناشد الإخوان بضرورة اتخاذ قرار بخصوص هذه الجمعيات. فهناك جمعيات تربطنا معها اتفاقية شراكة، وهي الجمعيات الرياضية، حيث لم يعد معمولا بالاتفاقيات كوسيلة لتقديم الدعم. إلا أن ذلك لم يلغى تقديم الدعم للجمعيات الرياضية. والتي استفادت في فترة لم تستفد خلالها باقي الجمعيات الأخرى. ولحسن الحظ استفادت تلك الجمعيات الرياضية من الدعم وإلا لم تكن لتحظى بالتصويت عليها. فبالإضافة إلى الجمعيات الرياضية، هناك الجمعيات الثقافية والاجتماعية والتربوية المتعلقة بالكشفيات،

وأتوفر حاليا على لائحة الجمعيات لسنوات 2013-2014-2015 لننظر فيمن تكون هذه الجمعيات. والجمعيات التي نالت الدعم ابتداء من سنة 2015 إلى يومنا هذا، ومن خلال ذلك سنتمكن من معرفة الجمعيات التي تشتغل بجد والجمعيات الأخرى التي لا تشتغل. وبعد هذا التقييم نصوت على الجمعيات التي تستحق فعلا الدعم فالإخوان يتوفرون على الأغلبية المطلقة. والله سبحانه وتعالى يقول "وإن تطع أكثر ما في الأرض يضلوك عن سبيل الله". فليس دائما تكون الأغلبية على صواب. وفي كثير من الأحيان تكون الأقلية على صواب.

- بعد ذلك تدخل السيد امحمد ازلماض حيث قال: أنا متفق معك ولدي مقترح هذه النقطة المتعلقة بدعم الجمعيات والتي هي موضوع خلاف، فقد التمس من السيد الرئيس أن تظل جلسة هذه الدورة مفتوحة وتمديدها إلى جلسة ثانية مع تحديد موعدها على أن تجتمع اللجنة المختصة وتقدم للمجلس تصورها، وسنوافق عليه، وهذا لكي لا نحرم الجمعيات من الدعم. أما الآن فسنصوت ضد هذه النقطة.

- تدخل السيد عبد العزيز التقي العلوي قائلاً: لو كانت لدى اللجنة المختصة الرغبة لاجتمعت لمدارسة هذه النقطة مع العلم أن اللجنة قد عقدت اجتماعها في إطار أشغال هذه الدورة. ثم أوضح السيد الرئيس أن تطبيق المادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات تكون في بداية التداول في هذه النقطة لأن المجلس بصدد مناقشتها.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيدة مينة مزاورو، حيث أبرزت أنه من خلال النقاش يظهر أن الجميع له غيرة على موضوع الجمعيات، وهذه مسألة لا تناقش إنما الإشكال المطروح شيئاً ما فقد كان علينا الموافقة على هذه النقطة الآن ولكن الإشكال المطروح هو في التصور المتعلق باللائحة الأولى التي تم رفضها، وهذا حتى لا نسقط في أي إشكال. وهذه النقطة لم تتداول داخل اللجنة ومن الأفيد التصويت على تأجيلها على أساس التداول في شأنها مرة ثانية، وفي حالة عدم تداول اللجنة في هذه النقطة المتعلقة بتوزيع الدعم على الجمعيات، فهي تتحمل كامل مسؤوليتها. وهي مطالبة بطرح لائحة الجمعيات. وإنشاء الله التصويت عليها بنعم.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيدة كريمة اسماعيلي علوي حيث قالت: في الحقيقة وبدوري أقول كما قالت بذلك الأخت مينة مزاورو، أن نمربشكل ديمقراطي إلى عملية التصويت بتأجيل هذه النقطة أو التصويت عليها. طبعاً لا أحد يوجد ضد منح الجمعيات. وهي تشكل المال العام للمدينة وبالتالي لا يجب صرفه بشكل عشوائي. ولذلك يجب أن تكون هناك دراسة عقلانية لبرنامج عمل الجمعيات "le plan d'action" يهتم الأنشطة التي أنجزتها والتي لم تنجزها، وكذا النظر في الجمعيات التي هي بحاجة إلى دعم أكثر وبالتالي لن نأتي بين عشية وضحاها وفي وقت

وجيز ونصوت، في حين ليس بين أيدينا أي برنامج عمل لأنشطة الجمعيات، ولذلك فأنا مع التصويت بهدوء على تأجيل هذه النقطة، وذلك من أجل تعميق الدراسة بشأنها. ولا أحد هو ضد ملف الجمعيات.

- بعدها تدخل السيد عبد الحي ونزار قائلاً: بصراحة وبصدق وأنا داخل لحضور هذه الجلسة التقيت أحد الإخوان من الجمعية، فقال لي الحمد لله الإخوان سيصوتون اليوم على هذه النقطة. فأجبت بـ "علامة الدار من باب الدار" وسنرى ماذا سيحدث، مضيفاً أقترح، فالإخوان جميعاً يقولون بضرورة دراسة ملفات الجمعيات. إنما ماذا سندرس في ملف جمعية مرضى القصور الكلوي. فهذه الجمعية فهي معروفة وبالتالي فماذا سندرس. على أساس أن الدعم الذي ستتوصل به فهو من باب الخير والإحسان. أما بالنسبة للجمعيات الأخرى التي لا تقوم بأي نشاط فالأمر عادي. ولكن لماذا لا نتخذ الآن قراراً في شأن جمعية مرضى القصور الكلوي؟ تدخل السيد نور الدين لمزابي، مؤكداً أنه إذا تم الرجوع إلى مقررات المجلس السابقة، فقد تم التصويت ضد هذه الجمعية. استمر عبد الحي ونزار تدخله، مشيراً إلى أنه تم التصويت ضد هذه الجمعية معتبراً إياها من الأولويات إضافة إلى نقطة أخرى عندما نتكلم عن مصلحة المدينة. والناس التي تتكلم وتتشدق بأنها أتت لخدمة مصلحة المدينة، ومحاربة الفساد وهذا أسمعته. فالواقع مختلف. إذن جمعية مرضى القصور الكلوي لم يصوت لصالحها. بالإضافة إلى أنه لم يصوت كذلك لصالح الطريق الدائرية التي تشكل المصلحة الأولى للمدينة، وأتكلم هنا عن عملية التصويت وليس عن شيء آخر، وهذا يعني أن القرار المتخذ من طرف الإخوان والمتفق عليه هو عدم التصويت في بداية الجلسة، استمعنا إلى ملخص الدورة السابقة الذي قرأه السيد أحمد أحمد الشريف كاتب المجلس حيث تم رفض أغلب نقط الدورة السابقة. في حين تشكل نسبة النقط التي تمت المصادقة عليها تعادل 2 أو 3% من مجموع النقط بضغط من الشارع، مضيفاً أن المدينة تضيع اليوم بسبب القرارات الخاطئة التي اتخذتموها. وإن في مقدوركم الرجوع إلى الصواب. فإن الأمر يتطلب منكم الرجوع إليه، ولماذا لأن الهدف الذي كان لديكم، يكمن في الوعد الذي أعطي إليكم هو أنه في غضون شهرين سيتم إزالة الرئيس من منصبه. وها نحن قضينا عاماً عن ذلك. وكما قال اليازغي "لازال مطرح" لا السيد الرئيس أزيل من مكانه، ولا المدينة تقدمت إلى الأمام، وللأسف نحن المستشارين الذين تنزل علينا العصا. وبمجرد ما أن أعود وأشاهد هنا بعض الوجود بهذا المجلس. وبصراحة، والله، لن نتقدم المدينة إلى الأمام، وكونوا على يقين من ذلك. والله لن نتقدم أبداً. وكل واحد تسبقه سمعته، وهي مكتوبة على جبينه، والسلام عليكم.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكر العلوي، حيث قال: فقط لدي سؤال، أريد من الإخوان الحاضرين معي أن يقدموا لي جوابا عن السؤال التالي: لماذا بعثوا إلي المراسلة؟ والرئيس ونائبه لم يحضرا الاجتماع. ولم يعقدوا اجتماعا لأي لجنة. فما معنى هذا؟ ولماذا؟ وبالتالي فدعوته إلى التأجيل الغاية منها، أو ربما حق يراد به باطل، أحيانا ورغم النوايا الحسنة للإخوان الذين طرحوا هذه النقطة. إلا أنها تؤجل للمرة الثالثة أو الرابعة ولذلك فأنا أريد حقا أن تجيبوني لماذا بعث لي برسالة لحضور اجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالتنمية البشرية؟ لماذا أضيع تلك الورقة المقتناة من المال العام، يعني أنه كان يجب عليه أن يكون حاضرا وهذا ما يتعين أن أكون، وليس له الحق أن يطلب أكثر من توفر النصاب، لديه الحق في ساعة. فلماذا بعث لي لماذا؟ وبالتالي يجب عليه أن يجيبني وأيضا نائبه، فلماذا حضروا ويأتي الآن ويقول أن اللجنة لم تناقش، إذن بمعنى آخر أنا سأقوم بمسألة لكي أسمى رئيسا ولكي يؤديوا لي لكي أذهب للاحتجاج بالخزينة وأصيح.

- تدخل السيد الرئيس مشيرا، إذا أردتم تأجيل هذه النقطة نؤجلها، وإذا أردتم طرحها نطرحها. تدخل السيد امحمد ازماض مشيرا إلى أن مقترح التأجيل على أساس إدراج هذه النقطة في إطار دورة استثنائية. فرد السيد الرئيس عن ذلك قائلا: تلك الصلاحية أسي امحمد لا يمنحها لي المجلس بل يعطيها لي القانون إذ بإمكانني عقد دورة استثنائية في أي لحظة ولا أحتاج إلى أي شيء. وهذا في إطار الصلاحية المخولة لي. تدخل السيد امحمد ازماض فأفاد، إذا كان التوافق. فرد السيد الرئيس عن ذلك، لا تحتاج المسألة إلى توافق، أنتم تقولون أن لديكم تصور.

- تناول الكلمة بعد ذلك السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث قال: هذه ليست مرافعة بل فقط ملتمس، إذا كان هذا الحل يجدي والمتمثل في أن نصوت الآن على الجمعيات ذات الطابع الاستعجالي والتي هي غير مختلف بشأنها، فمجموعة من الجمعيات متفق عليها جميعا. هنا تدخل السيد عبد الحي ونزار مشيرا إلى أن جمعية مرضى القصور الكلوي لا نختلف في شأنها.

- استأنف عبد العزيز التقي العلوي كلامه قائلا: الجمعيات التي لا تشكل نقطة خلاف نمررها اليوم إضافة إلى جمعية المعهد البلدي للموسيقى، وجمعية ذوي الاحتياجات الخاصة، والجمعيات الرياضية التي لها موسم رياضي، والجمعيات المتبقية الأخرى نمررها في جلسة أخرى، وأنا أقصد طرحها على المجلس في دورة استثنائية، وشكرا.

- أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيدة فوزية احصاد حيث قالت: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، السيد الباشا، السيد القائد، السادة أعضاء مجلس جماعة

صفرو،السادة الحضور الكرام.عندما نتحدث عن دعم الجمعيات، وجب علينا أن نحدد المفاهيم بدقة، فالمنحة ليست بعتية إذ لا نعطي شيئاً من جيوبنا.فهذا حق للجمعيات لكي يقوموا بالدور المنوط بهم،التمثل في تأطير المجتمع، وإنجاز مجموعة من البرامج التي من أجلها أنشئت تلك الجمعيات.وبالتالي فمن حقهم أخذ المنح التي تعتبر دعماً لفائدتها، وهي تبقى غير كافية خصوصاً في ظل هذه الجائحة، حيث عرف الدعم الموجه إليها نقصاً، ولذلك فالدعم الذي هو بسيط من حقهم أخذه.في حين لما نقول بتأجيل هذه النقطة إلى دورة أخرى أو تمديد هذه الدورة، فهذا فقط إهدار للزمن، فليس هناك أي هدف من وراء تمديد مناقشة هذه النقطة، فعلى مناقشتها الآن، ونعطي الدعم للجمعيات التي تستحقه لكي تشتغل لأنها توقفت عن مزاولة مهامها لسنة أو أكثر بدون أن تستفيد من أي دعم.وبالتالي فهذه الجمعيات ذات طابع استعجالي.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث قال:فقط للإشارة الجمعيات لم تتوصل بالمنح لموسمين متتالين الشيء الذي ترتب لديهم ديون، فجمعية المعهد الموسيقي لم تؤد الراتب للأساتذة لمدة شهرين جمعيات كرة القدم تراكمت عليها أيضاً ديون، وهذا يعني أن ملجأ هؤلاء الناس هو هذه المنح.

- تدخل السيد الرئيس قائلاً:هذه النقطة أخذت أكثر مما تستحق، وفي الحقيقة فقد كان يتعين أن تمر بشكل عادي، فالإخوان في المعارضة ومنذ سنتين وهم يقولون بأن لديهم تصور وما عليهم إلا أن يطرحوا لنا هذا التصور، مضيفاً نحن أعطيناكم اللائحة مفتوحة، فافعلوا فيها ما شئتم، وأن تكونوا لديكم الشجاعة في ذلك، وقولوا مواقفكم الحقيقية "الله يرحم الوالدين" وتوقفوا عن القول إليهم بأن الرئيس لم يعرض علينا والرئيس لم يعطينا.بل بالعكس فالرئيس أعطاك لائحة مفتوحة وأنا أقول لم للاستئناس بها واللائحة المتوفرة هي اللائحة القديمة تأخذها كاملة أو نصفها أو جزءاً منها، فلك كامل الصلاحية، هذا القانون ولكن أن تأتي في نهاية المطاف خاوي الوفاض، فهذا ليس معقولاً.قدموا جواباً.أنا سأستعطف الإخوان.نذهب مع ملتزم الإخوان في المعارضة.نعطي فرصة لتأجيل هذه النقطة إلى دورة مقبلة، على أن تكون آخر فرصة لكي تعطونا لائحة ولا تتركونا هكذا عبروا عن موقفكم الحقيقي الله يرحم الوالدين. ها أنتم قد رفضتم هذا الطرح نحن أجلناها استجابة لملتزمكم.والأكيد هو إذا طرحها الآن للتصويت ستصوتون ضدها، فلنعطي فرصة أخرى الله يرحم الوالدين.إذن نؤجل هذه النقطة إلى دورة مقبلة، للإشارة ليست في دورة استثنائية، فالدورة الاستثنائية سنخصصها للنقط التي رفضتموها المفروضة علي بحكم القانون إذ مفروض علي ألا أدرج فيها أي نقطة أخرى باستثناء

النقط المتعلقة بالميزانية لكي يتم أداء مستحقات الناس، بعدها سيصعب الأمر ولكن سأتشاور مع السيد العامل، ولكن سيصعب أن ندرج فيها نقط أخرى من غير نقط الميزانية لراهنيتها الخاصة. هل أنتم متفقون؟ إذن توّجل هذه النقطة إلى دورة مقبلة.

مقرر رقم 432 بتاريخ 03 فبراير 2021

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 في جلسة فريدة والمنعقدة يوم الأربعاء 03 فبراير 2021 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتوزيع الدعم للجمعيات برسم السنة المالية 2021.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 29

- عدد الأصوات المعبر عنها : 29

- عدد الأعضاء الموافقين : 29

وهم السادة:

1- جمال الفلالي

2- عبد السلام بوهدون

3- محمد الداسي

4- نور الدين لمزابي

5- امحمد الحيوني

6- أمين أحمد كمال

7- إلهام شريقي

8- فاطمة الواحي

9- أحمد احمد الشريف

10- كريمة اسماعيلي علوي

11- المصطفى علوي محمدي محرز

12- لمياء العزيمي

13- محمد العمراني

14- عبد العزيز التقي العلوي

15- فوزية حصاد

16- عبد الحي ونزار

17- شفيق كريم

18- الولي العدلوني

19- عبد الحق شاكر العلوي

20- عبد الله كراكي

21- عبد اللطيف بوشارب

22- سعاد لغماري

23- امحمد ازلماض

24- عبد الكريم البزيوي

25- مينة مزاورو

26- محمد ليكاتي

27- فؤاد بوشامة

28- نبيل عبد العالي

29- القشابي عبد الناصر

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

بقرر ما يلي:

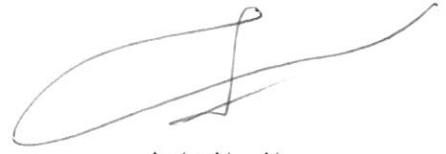
وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 والمنعقدة في جلسة فريدة بتاريخ 03 فبراير 2021 بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل النقطة المتعلقة بلائحة توزيع الدعم للجمعيات برسم السنة المالية 2021 إلى دورة أخرى.

الكاتب:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي

- بعد الانتهاء من عملية التصويت، أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الكريم الزيوي حيث أشار إلى أنه بالنسبة لهذه النقطة المتعلقة بالجمعيات، فالبلدية تتوفر على دفتر للتحميلات جاهز، وهو خاص بمدينة صفرو، ومن خلال إطلاعي عليه وجدته أحسن من ذلك الخاص بمدينة طنجة، ولهذا نوزعه على كل الجمعيات المعنية لكي يملؤوه، وعلى ضوئه يدرس في تلك اللحظة. وشكرا.

- فرد السيد الرئيس قائلاً: شكرا على الشهادة. للإشارة كانت هناك نقطة تتعلق بهيئة المساواة وتكافؤ الفرص فقد عرض عليها دفتر التحميلات "C P S" وقد نقحته وأبدت ملاحظاتها في شأنه. وهاهي ذي النتيجة كما يقول السيد عبد الكريم الزيوي حيث وجدته أحسن مما تتوفر عليه جماعات أخرى، وبالتالي فالهيئة فهي شريك لنا في هذا الإطار إنما إعداد اللائحة يبقى من اختصاص المجلس ولا يمكن للهيئة أن تدرسها.

- تدخل السيد نور الدين لمزابي، مشيراً إلى أن دفتر التحميلات الخاص بمدينة صفرو الذي يتكلم عنه السيد عبد الكريم الزيوي فقد سبق أن صوتوا ضده. وهو لم ينجز بين عشية وضحاها، بل تم إعداده من قبل أناس، وقد رفضتموه. والله العظيم لقد رفض وهو ممتاز. بعد ذلك ذكر السيد الرئيس بالمقرر المتخذ حيث وافق المجلس على تأجيل هذه النقطة المتعلقة بلائحة توزيع الدعم للجمعيات برسم السنة المالية 2021.

- النقطة السابعة: الدراسة والتصويت على تعديل دفتر التحملات المتعلق بكراء محلات المركب التجاري باب المربع غير المخصصة لإعادة الإيواء.

- في البداية أفاد السيد الرئيس، وكما يعرف الجميع فقد طرحت في الدورة السابقة حيث وقع الاتفاق على تشكيل لجنة لتتولى دراسة المقترح الذي طرح والمتعلق بتخفيض السومة الكرائية، وبالفعل فقد عقدت اللجنة اجتماعها يومه الاثنين الموالي للدورة، وقامت بدراسة تلك المقترحات فوجدتها بأنها مقترحات وجمية، وبعد ذلك عرضت المقترحات التي وافقت عليها اللجنة المختلطة على لجنة الخبرة والتقييم. إلا أنه بالنسبة لممثلي إدارة الضرائب فقد كان لديهم رأي آخر، إلا أنه ليس مخالفا كثيرا، فطلبوا منا بأن تكون تلك التخفيضات خاضعة لنسبة مئوية موحدة في حدود 20 % بالنسبة للسومة الكرائية ونسبة 30 % بالنسبة للمبالغ الجزافية، ففي نهاية المطاف نجد أنه ليس هناك فرق كبير نعطي مثلا عن ذلك بالنسبة لموقف السيارات "parking" فقد حددت اللجنة المحلية المختلطة المبلغ الافتتاحي للسومة الكرائية في 10.000,00 درهم. في حين أن مقترح إدارة الضرائب حددته في مبلغ 9200,00 درهم، وهذا يعني أنه أقل من المبلغ الذي حددته اللجنة المختلطة. إنما الفرق يوجد في المبلغ الجزافي، فاللجنة كانت قد حددته في 20 مليون سنتيم أي 200,00 ألف درهم ، فلما طبقنا نسبة 30 % حصلنا على مبلغ 315.000,00 ألف درهم أي 31 مليون سنتيم ونصف.

- بالنسبة للمتاجر، السومة الكرائية الافتتاحية لأحد المتاجر الذي تقدر مساحته ب 15 متر مربع فالمقترح الذي تقدمت به اللجنة التي تكلمنا عنها هو 1000,00 درهم. فلما طبقنا النسبة المئوية المقترحة من إدارة الضرائب حصلنا على مبلغ 1200,00 درهم كسومة كرائية افتتاحية.

- بالنسبة لسومة المبلغ الجزافي، اللجنة اقترحت مبلغ 14 مليون سنتيم، فلما نطبق النسبة المئوية نحصل على مبلغ 175 ألف درهم أي 17 مليون سنتيم ونصف وهكذا دواليك، ولذلك فإدارة الضرائب اقترحت تطبيق نسب مئوية موحدة على المبالغ الافتتاحية للسومة الكرائية والجزافية، ونطلب من السيد الباشا أن يفيدنا حول ما إذا كان قد تم التوقيع على المحضر طبقا لتوصيات أعضاء لجنة الخبرة والتقييم، فالمصالح الإدارية أنجزت اللائحة وأحالتها على السيد الباشا وأن يطلعنا على رأي اللجنة، فسأل السيد الرئيس السيد الباشا: السيد الباشا هل وقعت لجنة الخبرة على هذا الأمر؟ فأجاب هذا الأخير بنعم، فأشار السيد الرئيس إلى

المسألة المتعلقة بالنسب المئوية. فأجاب السيد الباشا بنعم، وبعد ذلك أوضح السيد الرئيس إلى أن هذا كل ما في الأمر.

- بعد ذلك تناول الكلمة السيد الباشا قائلاً: السلام عليكم.

✓ بالنسبة للخبرة فقد اجتمعنا، واتفقنا كما في المجلس ووضعنا اقتراحاً وبقي ممثل إدارة الضرائب فتم استدعاؤه بشكل رسمي، فأخذ ذلك المقترح لمدارسته، وبعد ذلك وضع مقترحين « deux propositions » وأرسلهما إلى السيد الرئيس يتعلقان بالنسب المئوية المتمثلة في 20 % و30 % على أساس إنجاز ذلك المحضر ويوقع، وهذا كل ما في الأمر، وبالتالي فبالنسبة للجنة الخبرة فقد أنهت عملها.

- وبعد ذلك قال السيد الرئيس، إذا كان هناك من نقاش على أنه سيتم توزيع الجدول عليكم.

- أعطيت الكلمة إلى السيد أمين أحمد كمال، حيث أشار إلى أن لديه ملاحظة موضحاً أن ممثلي إدارة الضرائب فلما وضعوا نسبة 20 % فإذا طبقناها على مبلغ 1000 درهم سنحصل على 200,00 درهم، ولذلك فهم اعتمدوا على تطبيق المعادلة الحسابية المتعلقة ب "T.V.A" ولذلك فإذا تم خصم نسبة 20 % من مبلغ 1000 درهم سنحصل على مبلغ 8000 درهم. ولذلك إذا تم خصم هذه النسبة سنحصل على مبلغ 9600,00 درهم وزيادة. ولذلك لا يجب اعتماد المعادلة الحسابية ل "T.V.A" التي اعتمدها إدارة الضرائب.

- فأجاب السيد الرئيس بأن المسألة ليست كما طرحت الآن، وإنما فنسبة 20 % تخصم من المبلغ المصادق عليه.

- تدخل السيد أمين أحمد كمال قائلاً: كم هو المبلغ المصادق عليه؟ فرد على ذلك السيد نور الدين لمزابي 11500 درهم فأشار السيد أمين أحمد كمال إلى أن المسألة تتعلق بالمبلغ الإجمالي " le montant global ". أوضح السيد الرئيس أن مبلغ 10.000 درهم هو المبلغ الذي اقترحه اللجنة المحلية. فقال السيد نور الدين لمزابي أن المقترح الذي تقدمنا به هو 8000 درهم.

- بعد ذلك أخذ الكلمة السيد محمد ليكاتي، فأوضح أن المقترح الذي تقدمت به مديرية الضرائب لم يكن صائباً. لأن اللجنة المحلية التي عقدت اجتماعها بمقر الجماعة كانت قد حددت مبلغ 20 مليون سنتيم كمبلغ جزافي "الساروت" الخاص بموقف السيارات "parking" وقد أتت ورفعته إلى 31 مليون سنتيم. ولذلك نرى بأن المسألة لن تكون ناجحة. ولو في اللجنة لما جلسنا ووضعنا مقترحات لكراء تلك المحلات أو موقف السيارات "parking"، وبالتالي إذا كانت

مديرية الضرائب قامت بهذا الأمر فنحن لا يمكننا التصويت على هذا الشيء. ونطلب تأجيل هذه النقطة لكي نقوم بمداستها ونناقش إدارة الضرائب في المقترحات التي تقدمت بها، على أسس معقولة، إذ لا يمكن أن يرتفع المبلغ من 20 مليون سنتيم إلى 31 مليون سنتيم ونصوت على ذلك، واعتبارا لذلك فأنا أطالب بتأجيل هذه النقطة، وشكرا.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض حيث قال: بالفعل هذه النقطة المتعلقة بتعديل دفتر التحملات، أولا اجتمعت اللجنة، وتقريرها موجود. ومع الأسف لما توصلنا بجدول الأعمال لم يرفق بالوثائق ذات الصلة بهذه النقطة، والآن بدأنا نسمع ونعرف القيمة المالية التي خرجت بها اللجنة، لذا فأنا بدوري أضم صوتي إلى ما ذهب إليه الإخوان أننا نؤجل هذه النقطة لتلك الدورة التي ستطرح بها النقطة المتعلقة بالجمعيات، ونتوصل بالوثائق وسنصوت عليها إن شاء الله.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي، حيث أفاد، إذا سمحتم السيد الرئيس، فما قال السيد امحمد ازماض هو الذي حصل خلال اجتماع اللجنة المحلية الذي أسفر عن تقديم مقترحات تهم مبالغ السومة الكرائية والجزافية كما تم الاطلاع على تقرير لجنة الخبرة والتقييم الذي أعدته في وقت سابق. والملاحظ أننا لم نعدل فيه أي شيء تقريبا لا بالنسبة للمبالغ الجزافية ولا بالنسبة للأكرية ولذلك فقد اعتمدناه، وقد قال السيد الباشا وأنا حاضر معه بأن المجلس والسلطة موافقان على هذه الأثمان المقترحة. فماذا تقولون أنتم كجنة للخبرة؟ فالشخص ممثل إدارة الضرائب الذي كان معتادا على الحضور إلى جانب باقي الأعضاء اجتماع لجنة الخبرة والتقييم تخلف عن حضور الاجتماع الذي دعا إليه السيد الباشا وقد حضر شخص آخر، وقد ظل هذا الأخير متشبثا برأيه المخالف حتى لرأي مديره، حيث قال له هذا الأخير بأن يوافق على تلك المقترحات حتى يتسنى كراء المحلات التجارية للمركب التجاري غير المخصصة لإعادة الإيواء. وبالتالي لم يعد هناك معنى للتأجيل. الآن أسي امحمد ازماض، فقط ولكي نتفاهم، السيد الباشا لديه رأي في هذا الشأن على ما أظن. بالنسبة للأكرية فقد ارتفع ثمنها بنسبة ضئيلة من 750 إلى 800 درهم. وبالتالي فليس هناك زيادة كبيرة. المشكل يطرح على مستوى نسبة 30% المتعلقة بالمبلغ الجزافي.

- تدخل السيد الرئيس موضحا، فقط أريد أن أذكركم على أنه تم الاتفاق خلال الدورة السابقة على تشكيل لجنة تتكون من أعضاء المجلس إلى جانب السلطة المحلية لمناقشة هذه

الأئمة على أن يتم طرح مقترحات اللجنة على أنظار لجنة الخبرة والتقييم. فإن وافقت هذه الأخيرة على المقترحات المعروضة عليها فالأمر سيكون جيدا. وإن لم توافق على تلك المقترحات فإن المجلس سيصوت على مقترح اللجنة المحلية وعلى إثر ذلك سنقدم ملتصقا إلى السيد العامل نوضح فيه أن يأخذ بعين الاعتبار أن هذه المحلات التجارية ستلقى نفس المآل إذا تم الاحتفاظ بنفس الأئمة السابقة. ولذلك فإذا كنتم ستصوتون الآن على هذه النقطة سنقدم ملتصقا نتشبت فيه بالأئمة التي صادقت عليها اللجنة التي شكلها المجلس. تدخل السيد نور الدين لمزابي قائلا: هذا ما يجب القيام به. استأنف السيد الرئيس كلامه قائلا: نتقدم بملتصق للسيد العامل على اعتبار أن هذه المحلات ستلقى نفس المآل، مضافا إذا كنتم ستصوتون الآن وتقدموا ملتصقا إلى السيد العامل على أننا متشبثون بالمقترحات التي صادقت عليها اللجنة التي شكلها المجلس، ثم قال السيد نور الدين لمزابي، هذا ما يجب فعله، ونقدم ملتصقا المجلس إلى السيد العامل.

- استأنف السيد الرئيس كلامه مبرزا أن اللجنة شكلت من جميع الهيآت المكونة للمجلس. وقد تمت مناقشة الأئمة حيث اقتنع الجميع على أنها معقولة بحضور السيد الباشا.

- أعطيت الكلمة إلى السيد الباشا، حيث أشار إلى أنه من الناحية القانونية فعندما يريد المجلس التصرف في ممتلكاته تكون بالنسبة إليه لجنة الخبرة والتقييم هي المرجع، وقد كان لدينا إشكال واحد يتمثل في الإخوان ممثلي إدارة الضرائب، حيث تخوفنا أن يرفضوا لنا هذه المقترحات وقد كنا واضحين مع ممثل إدارة الضرائب حيث أخبرناه بأننا موافقون على مقترحات اللجنة، ونطلب منك أن تقدم لنا رأيك القانوني إلا أنه لم يقدر على اتخاذ قرار في تلك اللحظة، وقد كان حاضرا السيد نور الدين لمزابي وقد قدم لنا جوابا إيجابيا بنسبة 99% وقد طلب منحه مهلة ليتأكد من المساطر القانونية. الهدف هو أن تخرج تلك المحلات إلى حيز الوجود وأن يتم كراؤها، ويوم الاثنين حضر ممثل إدارة الضرائب اجتماع لجنة الخبرة والتقييم حاملا معه مقترحين حيث تكلم عن نسب مئوية لتمير ممتلكات المجلس. وقد أرسلت المقترحين إلى السيد الرئيس في يومه صباحا، والملاحظ أنه ليس هناك اختلاف كبير في الأئمة، وإنما هي بسيطة.

بالنسبة إلي، فقد أخذت هذا المعيار خلال اجتماع لجنة الخبرة والتقييم لأنه دائما كنا نصطدم بمشكلة الأئمة، وقد اقترحنا ما اتفق عليه المجلس وقد كان منطلق نقاشاتنا داخل لجنة

الخبرة والتقييم، فليس هناك فرق كبير في الأثمنة، وبالنسبة إلى فالمحضر سيوقعه معنا، وأن لجنة الخبرة قد اجتمعت وأبدت موافقتها على المقترحين اللذان تقدمت بهما إدارة الضرائب، وهذا حتى لا يتم إيقاف هذا الملف مستقبلا من الناحية القانونية، وهذا هو التخوف الوحيد الذي كان لدي بخصوص هذا الملف.

- بعد ذلك تدخل السيد امحمد ازلماض حيث أشار إلى اعتماد المقترح الذي تقدم به السيد محمد ليكاتي على أنه في الدورة المقبلة إن شاء الله نصوت على هذه النقطة، وهذا أفضل من أن نصوت عليها بالرفض. اللهم أن نترك الباب مفتوحا حتى نراجع هذه الوثائق ونراجع هذه القيمة المالية. وأنا شخصيا، والله لا أعرف هذا الموضوع، ولا أعرف عنه أي شيء، والله لا أعرفه، وإذا لم يؤجل هذا الموضوع سأصوت بالرفض. ولن أكذب عليك، أصوت على أمر لا أعرفه.

- تدخل السيد الرئيس موضحا، أن المجلس لديه أمرين إما أن يتم تقديم الملتمس الذي سبق الحديث عنه أو تأجيل هذه النقطة كما قال بذلك الإخوان، مضيفا إذا كنتم متأكدين من رفض هذه النقطة، فمن الأحسن أن نؤجلها. وللاستئناس نوافيكم بالجدول النهائي لكي تطلعوا عليه. إذن هل نتجه نحو تأجيل هذه النقطة إلى دورة مقبلة، وكذا النقطة المتعلقة بالجمعيات على أن تصوتوا بالإيجاب فهذا وعد من لدنك.

- تدخل السيد نور الدين لمزابي قائلا: الآن سنؤجل هذه النقطة، فممثل إدارة الضرائب كعضو داخل لجنة الخبرة والتقييم فقد أعطى رأيه. أوضح السيد الرئيس أن الهدف من تأجيل هذه النقطة في إتاحة الفرصة للإخوان لدراسة هذا الملف، لربما يقتنعون بما قررته لجنة الخبرة والتقييم أو نواصل مناقشة هذا الملف مع ممثلي إدارة الضرائب، فليس هناك مشكل.

- تدخل السيد امحمد ازلماض قائلا: "والله سأصوت معاك" متوجها بالكلام إلى السيد نور الدين لمزابي ، ثم أشار هذا الأخير إلى أن المركب التجاري بحاجة إلى مداخل.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد الباشا، حيث أشار إلى أن محضر لجنة الخبرة والتقييم فهو موقع وسيسلمه لأعضاء المجلس. تدخل السيد نور الدين لمزابي مضيفا أن ممثل إدارة الضرائب قد وقع على محضر لجنة الخبرة والتقييم ولم تعد هناك إمكانية لتغيير رأيه.

- بعد ذلك عرض السيد الرئيس للتصويت مقترح تأجيل هذه النقطة.

مقرر رقم 433 بتاريخ 03 فبراير 2021

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 في جلسة فريدة والمنعقدة يوم الأربعاء 03 فبراير 2021 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بتعديل دفتر التحملات المتعلق بكراء محلات المركب التجاري باب المربع غير المخصصة لإعادة الإيواء.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 28

- عدد الأصوات المعبر عنها : 28

- عدد الأعضاء الموافقين : 28

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- محمد الداسي

3- نور الدين لمزابي

4- امحمد الحيوني

5- أمين أحمد كمال

6- إلهام شريقي

7- فاطمة الواحي

8- أحمد احمد الشريف

9- كريمة اسماعيلي علوي

10- المصطفى علوي محمدي محرز

11- لمياء العزيمي

12- محمد العمراني

13- عبد العزيز التقي العلوي

14- فوزية حصاد

15- عبد الحي ونزار

16- شفيق كريم

17- الولي العدلوني

18- عبد الحق شاكر العلوي

19- عبد الله كراكي

20- عبد اللطيف بوشارب

21- سعاد لغماري

22- امحمد ازلماض

23- عبد الكريم البزيوي

24- مينة مزاورو

25- محمد ليكاتي

26- فؤاد بوشامة

27- القشابي عبد الناصر

28- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

بقرر ما يلي:

وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 والمنعقدة في جلسة فريدة بتاريخ 03 فبراير 2021 بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل النقطة المتعلقة بتعديل دفتر التحملات المتعلقة بكراء محلات المركب التجاري باب المربع غير المخصصة لإعادة الإيواء.

الكاتب:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي

• النقطة الثامنة: الدراسة والتصويت على مشاريع قرارات للتخطيط والتخلي لفتح طرق عمومية:

• المقرر : فؤاد بوشامة،

رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة وتنظيم السير والجولان

للـ السيد الرئيس،

للـ السيد الباشا،

للـ السيدات والسادة المستشارين،

للـ الحضور الكريم

• العرض :

بعد التأكد من عدم توفر النصاب القانوني في الموعد المحدد لاجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة وتنظيم السير والجولان يومه الجمعة 29 يناير 2021 في الساعة العاشرة صباحا بمقر الجماعة، فقد تم تأجيل موعد الاجتماع لمدة ساعة واحدة تطبيقا لمقتضيات المادة 57 من القانون الداخلي للمجلس، وبعد انصرام المدة الزمنية للتأجيل، فقد باشرت اللجنة أعمالها بمن حضر من أعضائها بهدف الدراسة والتصويت على مشاريع قرارات للتخطيط والتخلي لفتح طرق عمومية عرضها 10 أمتار.

- الحالة الأولى، قرار تخطيط ثلاثة طرق ذات عرض 10 أمتار بحي الخاينة لفائدة " ودادية إفران".

- الحالة الثانية، قرار تخطيط طريق عمومية بحي الرفايف وبهم تجزئة غير مرخصة وغير مشيدة في اسم "ودادية باسم الله".

هذا، وبعد نقاش مستفيض والاطلاع على محضر اللجنة التقنية المجتمعة بتاريخ 2019-5-25 وتبادل الرأي، فإن اللجنة لا ترى مانعا في المصادقة على قرارات التخطيط للاعتبارات التالية:

- الحالة الاجتماعية لمقتني البقع.

- مساهمة المستفيدين في إنجاز قرارات التخطيط.

- تقديم تنازلات من طرف المستفيدين لإيجاد حل لهذه المشاكل التي طال أمدها.

ولمجلسكم الموقر واسع النظر.

• المناقشة:

- في البداية، تناول الكلمة السيد امحمد ازلماض، حيث قال: أنا مع ما جاء في تقرير اللجنة ومع فتح الطرقات العمومية والذي أريد التأكيد عليه هو العمل على الحفاظ على هذه المعطيات وإدخالها ضمن إطار مشروع تعديل تصميم التهيئة لمدينة صفرو، وسنصوت لصالح هذه النقطة مع حرص المجلس تنزيل هذه المعطيات في المشروع التعديلي لتصميم التهيئة. وردا على ذلك أوضح السيد الرئيس أنه عندما تنشر هذه المعطيات الجديدة المتعلقة بفتح طرق عمومية بالجريدة الرسمية تصبح ذات صبغة قانونية. بعد ذلك مر المجلس مباشرة إلى عملية التصويت على قرار تخطيط ثلاثة طرق ذات عرض 10 أمتار بحي الخاينة لفائدة " ودادية إفران" وكذا قرار تخطيط طريق عمومية بحي الرفايف في اسم " ودادية باسم الله".

مقرر رقم 434 بتاريخ 03 فبراير 2021

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 في جلسة فريدة والمنعقدة يوم الأربعاء 03 فبراير 2021 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بمشاريع قرارات للتخطيط والتخلي لفتح طرق عمومية.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- بالنسبة لودادية إفران:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 27

- عدد الأصوات المعبر عنها : 27

- عدد الأعضاء الموافقين : 27

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- محمد الداسي

3- نور الدين لمزابي

4- امحمد الحيوني

5- أمين أحمد كمال

6- إلهام شريقي

7- فاطمة الواحي

8- أحمد احمد الشريف

9- كريمة اسماعيلي علوي

10- المصطفى علوي محمدي محرز

11- لمياء العزيمي

12- محمد العمراني

13- عبد العزيز التقي العلوي

14- فوزية أحصاد

15- عبد الحي ونزار

16- شفيق كريم

17- الولي العدلوني

18- عبد الحق شاكرا العلوي

19- عبد الله كراكي

20- عبد اللطيف بوشارب

21- سعاد لغماري

22- امحمد ازلماض

23- عبد الكريم البزيوي

24- مينة مزاورو

25- محمد ليكاتي

26- فؤاد بوشامة

27- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

- بالنسبة لودادية باسم الله:

- 27 : عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت
27 : عدد الأصوات المعبر عنها
27 : عدد الأعضاء الموافقين

وهم السادة:

- 1- جمال الفلالي
- 2- محمد الداسي
- 3- نور الدين لمزابي
- 4- امحمد الحيوني
- 5- أمين أحمد كمال
- 6- إلهام شريقي
- 7- فاطمة الواحي
- 8- أحمد احمد الشريف
- 9- كريمة اسماعيلي علوي
- 10- المصطفى علوي محمدي محرز
- 11- لمياء العيزي
- 12- محمد العمراني
- 13- عبد العزيز التقي العلوي
- 14- فوزية أحصاد
- 15- عبد الحي ونزار
- 16- شفيق كريم
- 17- الولي العدلوني
- 18- عبد الحق شاكر العلوي
- 19- عبد الله كراكي
- 20- عبد اللطيف بوشارب
- 21- سعاد لغماري
- 22- امحمد ازلماض
- 23- عبد الكريم البزيوي

24- مينة مزاورو

25- محمد ليكاتي

26- فؤاد بوشامة

27- نبيل عبد العالي

- عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد.

بقرر ما يلي:

وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 والمنعقدة في جلسة فريدة بتاريخ 03 فبراير 2021 بإجماع أعضائه الحاضرين على قرارات تصفيف طرق بكل من ودادية إفران وودادية باسم الله في إطار مشاريع التخطيط والتخلي لفتح طرق عمومية.

الكاتب:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي

• النقطة التاسعة: الدراسة و التصويت على مشروع تعديلي للقرار الجبائي:

- في البداية قال السيد الرئيس أن اللجنة الدائمة المعنية فهي غير موجودة، وطلب من السيدة مليكة ناضري، رئيسة قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والاجتماعية تقديم المعطيات المتعلقة بهذه النقطة، وفي معرض كلمتها قدمت عرضا حول مشروع تعديل القرار الجبائي المتعلق بتحديد مبلغ الرسوم و الحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة صفرو، جاء فيه ما يلي:

• العرض:

- بناء على القانون 07.20 المغير و المتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، ولاسيما المادة 168 منه، وتبعا للنقطة المدرجة ضمن جدول أعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2021، والمتعلقة بتعديل القرار الجبائي، أعرض على أنظار المجلس الموقر التعديلات المقترحة:

- إضافة الفصل المتعلق بمحصول استغلال الملاعب الرياضية:

لتحديد واجب استعمال ملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني وتحديد واجبات الاشتراك في نادي كرة المضرب.

- تتميم وتعديل الفصل المتعلق بالرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا

لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية 40.10.20/37 كما يلي:

- تعديل الفقرات المتعلقة بشغل الأملاك العامة مؤقتا من لدن متعهدي الشبكات العامة للمواصلات بناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد F/2166 بتاريخ 2018/06/14، كما يلي:

نوع النشاط	الرسم للمتر المربع عن كل ثلاثة أشهر
تمرير خطوط الاتصالات والمنشآت المرتبطة بها (الألياف البصرية Fibres Optiques)	1,50 درهم عن كل متر خطي
علب ربط خطوط الاتصالات (Boitier de connexion)	25,00 درهما
الدوايب المعدة لإيواء المعدات التقنية الخاصة بربط وخدمة المشتركين وهوائيات الربط والمخادع الهاتفية.	100,00 درهم.
أبراج وهوائيات الاتصالات والتجهيزات المرتبطة بها	5.000,00 درهم عن كل موقع

ولمجلسكم الموقر واسع النظر.

• المناقشة:

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد كريم شفيق، حيث أشار إلى أن السادة أعضاء لمجلس لم يتوصلوا بالوثائق ذات الصلة بهذه النقطة واللجنة المختصة لم تجتمع لدراستها، واعتباراً لذلك اقترح تأجيل هذه النقطة.

- بعد ذلك تدخل السيد امحمد ازماض، حيث قال: نفس المقترح وقد استمعنا للعرض القيم الذي قدمته رئيسة القسم المعني ولكن انطلاقاً من الأرقام وبصدق أقول لا أدري القرار الذي يمكنني اتخاذه، ولذلك أقترح تأجيل هذه النقطة ريثما نتوصل بالوثائق ذات الصلة حتى يتسنى لنا الاطلاع على القانون رقم 47.06 والقانون 07.20 لمعرفة ما إذا كانت هناك أئمة تتراوح ما بين الحد الأدنى والحد الأقصى أو أنها أئمة مفتوحة، وشكراً.

- أفاد السيد الرئيس أن هذه المسألة لا تحتاج إلى وثائق وأنها مسألة بسيطة جداً.

* بالنسبة لملاعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني فقد سبق أن عرض على المجلس في دورة سابقة قانونه الداخلي، فالمطلوب من المجلس حالياً إما تأكيد مجانية استغلال أو تحديد واجب استعماله في 10 دراهم أو 5 دراهم للفرد الواحد أو 20 درهماً كما هو معمول به في أماكن أخرى، واعتباراً لذلك فللمجلس واسع النظر، وهو قرار بسيط.

* النقطة الثانية متعلقة بتحديد واجب الاشتراك في نادي كرة المضرب، وفي هذا الشأن أوضح أنه افتراضاً فرضت على الجماعة إلغاء الاتفاقية التي تجمع جماعة صفرو بجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وعمال جماعة صفرو وحتى لا تظل تلك المنشأة الرياضية مغلقة لمدة طويلة يجب أن يدرج بالقرار الجبائي واجبات الاشتراك في نادي كرة المضرب وهذا من باب الاحتياط، وهي نقطة غير مستعجلة.

* أما بخصوص تعديل الفقرات المتعلقة بشغل الأملاك العامة مؤقتاً من لدن متعهدي الشبكات العامة للمواصلات بناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد F/2166 بتاريخ 14-6-2018 الهدف منها أن تتماشى مع القوانين التي وضعتها الدولة في هذا المجال، مضيفاً أن المجلس سبق له أن رفض هذه النقطة في إحدى الدورات السابقة.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكرا العلوي، حيث أشار إلى أن السياق للنقاش حول ملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني في الدورة السابقة يتجلى في كونه ملعب شعبي مرتفعه شباب مدينة صفرو على أن تكون المجانية في استعماله.

* بالنسبة لنادي كرة المضرب فمادام أن جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وعمال جماعة صفرو لازالت مستمرة في الإشراف لى تسيير هذا المرفق الجماعي مضييفا أن رياضة كرة المضرب هي رياضة نخبوية فإذا فتحت ملاعب كرة المضرب في وجه الجميع أن يكون واجب الانخراط في حدود 3000 أو 4000 درهم للمنخرط الواحد، ومبلغ الانخراط هذا لا يسري على الموظفين الجماعيين وأبنائهم لا تسري عليهم هذه المبالغ على أن يكون واجب الانخراط بالنسبة إليهم أقل من ذلك.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد نور الدين لمزابي، حيث أشار إلى مجانية استعمال ملعب القرب فهي عملية غير سليمة وتقتل المشروع وهو ملعب لممارسة كرة القدم الترفيهية وليس كفضاء رياضي للتكوين، مضييفا أنه لا يتوفر على المرافق (دوش.....) وبالتالي يتعين إدراج بالقرار الجبائي ثمن رمزي لاستغلاله لتوفير المبالغ المالية الضرورية المتعلقة بالإنارة العمومية وأداء فاتورة الماء والصيانة ثم شدد التأكيد على عدم مجانية استغلال ملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني وتمنى أن يرفع الله هذه الجائحة كوفيد 19 لكي يتمكن المجلس من إحداث ملعب ثاني للقرب ومن المرتقب أن يكون بجوار هذا الملعب تعزيزا للمنشآت الرياضية بالمدينة حتى تتمكن ساكنة المدينة وشبابها من ممارسة كرة القدم في ظروف وشروط حسنة، فأداء رسم الاستغلال يجب أن يكون منطقيا ومعقولا، وألا يكون استغلال ملعب القرب بالمجان.

- بعده أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازماض، حيث قال: لما قلت بتأجيل هذه النقطة، هي من اجل الخروج بدراسة معقلنة وأنا بدوري ضد المجانية، القاعة المغطاة تعيش مشاكل متعددة بسبب المجانية التي أقرها السيد الوزير المسؤول عن قطاع الشباب والرياضة (الصيانة وغير ذلك) فلما كانت القاعة خاضعة " SIGMA " كانت القاعة في المستوى المطلوب، أما حاليا فالقاعة تتدهور يوما بعد يوم زيادة على ذلك فهي متوقفة حاليا كذلك الأمر بالنسبة لملاعب القرب فمن سيتكفل بتسييرها ومراقبتها، ثم ما هي الوسيلة التي سيؤدى بها واجب الاستغلال إذا نص القرار الجبائي على الأداء وأنا لدي مقترح يتمثل في كراء ملاعب القرب وفقا لدفتر تحملات محكم يشار به إلى ثمن الحد الأدنى و الحد الأقصى كواجب عن استغلال ملعب القرب، أما المجانية فستؤدي إلى فوضى في استغلاله، فالجميع سيرغب في استغلاله واللعب به بما في ذلك فرق الأحياء، واعتبارا لهذه الحيثيات طالب بتأجيل هذه النقطة ودراستها دراسة معمقة لتخرج إلى حيز الوجود، وشكرا.

- تدخل السيد الرئيس، حيث أشار إلى أنه وكما سبق أن قال بذلك، فإن الأمر لا يستدعي الدراسة أو تفاصيل أخرى فالأمر واضح، مضيفا إلى أن سيعرض هذه النقطة للتصويت.

- تدخل السيد عبد الحق شاعر العلوي، حيث قال: على ماذا سنصوت؟ رد السيد الرئيس قائلا: على هذا المقترح المتعلق سواء بالمجانبة أو أداء واجب استغلال ملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني. تدخل أيضا السيد كريم شفيق، قائلا: هناك عدة مقترحات في جانب المجانبة هناك مقترح كراء ملعب القرب، مضيفا أنه يجب التريث في اتخاذ أي قرار في شأن هذه النقطة لتعميق النقاش والدراسة، فتلك المنشأة الرياضية فازت بها الجماعة و تتطلب تسييرها بشكل جيد. واعتبارا لذلك أقترح تأجيل هذه النقطة إلى دورة مقبلة. تدخل السيد الرئيس، حيث أجاب المتدخل بخصوص مسألة كراء ملعب القرب فقد سبق للمجلس خلال الدورة السابقة ن اتخاذ مقرا برفض دفتر التحملات المتعلق بملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني، مضيفا أنه عملية كراء ملعب القرب تتطلب التوفر على دفتر التحملات على أساس أن تشرف الجماعة على تسيير ملعب القرب أو كرائه، فدفتر التحملات رفض المجلس مناقشته حيث لجأ إلى إعمال المادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات وبالتالي سنظل ندور في حلقة مفرغة ولا معنى لكي لا يستفيد شباب مدينة صفرو من ملعب للقرب أصبح جاهزا للاستغلال. تدخل السيد امحمد ازماض، حيث أفاد أنه إذا تم اعتماد المجانبة فمن سيتكلف بتسيير ذلك الملعب للقرب، وفي أية ساعة سيفتح وتعلق أبوابه، وإذا تم اعتماد الأداء فأي وسيلة ستعتمدها الإدارة الجبائية الجماعية لتحصيل الواجبات المستحقة عن الاستغلال خاص إذا ظل مفتوحا للعب ليلا، مضيفا أنه يعرف ملاعب للقرب تشتغل ليلا ولذلك اقترح تأجيل هذه النقطة وحتى وإن لم تؤجل سيتم رفضها مشيرا إلى أن يكون هناك رؤيا موحدة حول هذه النقطة. تدخل السيد الرئيس، قائلا: سنسجل عليكم بأنكم رفضتم هذه النقطة. استأنف السيد امحمد ازماض كلامه مقترحا تكوين لجنة تتشكل من أعضاء من المعارضة وأعضاء من التسيير لتشتغل على بلورة مقترحات وتصور ناجع لكيفية استغلال ملعب القرب، ثم تساءل حول ما إذا كان القانون مشاربه إلى الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن الاستغلال، وإذا كان المشرع قد حدد أثمان استغلال ملاعب القرب، فليس للمجلس الحق في اتخاذ قرار مخالف لما أقره المشرع، فقد تم تعديل القانون رقم 47.06 بالقانون رقم 07.20 وبالتالي فما جاء القانون الجديد من تعديلات فلا يمكن للمجلس أن يتخذ قرارا مخالفا لما ينص عليه القانون الجديد، وشكرا.

- أعطيت الكلمة إلى السيدة مليكة ناضري، رئيسة قسم الشؤون الإدارية و المالية والقانونية حيث أوضحت أن الرسم المتعلق باستغلال ملاعب القرب لا تشير إليه مقتضيات القانون الجديد 20-07، فهو يندرج ضمن إطار تحصيل المداخيل التابعة للأمالك الجماعية، حيث يشار إليه بالقرار الجبائي الذي تعمل به الجماعة. ثم أوضح السيد الرئيس أن محصول استغلال الملاعب الرياضية لا ينص عليه أي قانون، فهو يخضع ويضمن بالقرار الجبائي الجماعي.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد العزيز التقي العلوي، حيث قال: أن الذي يعرفه بخصوص ملاعب القرب التابعة للجماعات المحلية كلها تستغل بالمجان وتسير بشكل حسن كما هو الحال بالمدن الكبرى التي تتوفر على كثافة سكانية مرتفعة، فبالأحرى مدينة صفرو الصغيرة الحجم، فالمجانبة معمول بها، مسألة أخرى تتمثل في أمر يشتغل به المجلس إذ يعهد لمثل هذه المرافق إلى جمعيات تسهر على تسييرها وقد اعتمدنا هذا الأسلوب في كثير من المناسبات، وإذا تكلفت الجماعة بالإشراف عليه بصفة مباشرة فتحسر موظفين ومجموعة من الأمور وبالتالي فمن الأفيد أن يعهد إلى الإشراف عليه وتسييره إلى جمعية متخصصة يتم اختيارها وفق معايير معينة ووفق دفتر للتحميلات. أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكر العلوي، حيث أفاد أن مقترح تأجيل هذه النقطة لتعميق الدراسة والنقاش حولها، فهذه ليست المرة الأولى التي يتم اقتراح ذلك وأنه لماذا اعتماد المجانية هي من أجل أن يخرج ذلك المشروع إلى حيز الوجود، مشيراً إلى أن هناك الكثير من الحلول لكيفية تسيير ملعب القرب، فالناس لما ينظرون إلى ذلك الملعب والذي أصبح جاهزاً للاستغلال، يقولون هذه هي البيروقراطية والعرقلة و " BLOCAGE " للعمل أما عدم فتحه للاستغلال من طرف شباب المدينة، فالتفاصيل لا تهم ساكنة المدينة وهي تهمنا نحن فقط، فذلك الملعب يجب أن يفتح في وجه ساكنة المدينة لاستغلاله في إطار الضوابط القانونية ولكن هذه العرقلة المتمثلة في تأجيل هذه النقطة فيجب إطلاق ذلك الملعب للاستغلال بهذه الشعبية كما قال بذلك بعض الإخوان أو اقتراح أداء 5 أو 10 دراهم كواجب عن استغلال ملعب القرب، فالأهم هو المشروع في استغلاله، ثم قال: لا تعوزنا الوسائل التي يمكن أن نبتكرها في تسيير ملعب القرب في إطار المجانية، فمقترح التأجيل الغرض منه أشياء أخرى.

- تناولت الكلمة السيدة مينة مزاورو، حيث قالت: أننا نتكلم بحسن نية بخصوص هذا الموضوع فإذا قلنا بالتأجيل بمعنى أن تكون هناك معايير وشروط لضمان استمرارية هذا الملعب، وهذا ما فهمته من خلال التصور الذي أدلى به السيد امحمد ازماض، متسائلة لماذا

نعيد نفس الخطأ على اعتبار أن العمل بالمجانبة لم تصادف النجاح المؤمل منها؟ وحين نقول بالتأجيل هي من أجل وضع شروط ومعايير لضمان استمرارية ملعب القرب، وشكراً. تدخل السيد امحمد ازلماض، حيث أفاد إلى أن ملتزم التأجيل هو من أجل تكوين لجنة التي ستتكب على بلورة قرار لكيفية استغلال ملعب القرب وقرارها يلزمنا للتصويت عليه، مضيفاً أنه سيتم التصويت على القرار الذي سيحظى بموافقة الجميع. تناول الكلمة بعد ذلك السيد نور الدين لمزابي، حيث أفاد أنه سيقدم اقتراحاً مقرونًا بمعطى أساسي، مؤكداً في نفس الوقت أن المجانية ليست ذي جدوى، مضيفاً أنه لا يمكن أن يظل ملعب القرب الذي أصبح جاهزاً غير مستغل دون مبرر، ثم تساءل حول ما إذا كانت جهة فاس-مكناس تسلمت ملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني صفرو. تدخل السيد الرئيس متوجهاً إلى المتدخل بأنه هو من سيجيب عن هذا السؤال. استأنف المتدخل كلامه قائلاً: من موقع السيدة سعاد لغماري هي من يمكنها تقديم جواب عن ذلك، فكانت الإجابة أنه لحدود الساعة لم تتم عملية تسليم ذلك الملعب للقرب، مضيفاً أنه كان يتناهى إلى سماعه أن عملية تسليمه ستتم في بداية شهريناير الماضي، ثم بعد ذلك قدم المعطى التالي: العديد من ممارسي كرة القدم بمدينة صفرو يتوجهون إلى جماعة "عين بيضا" للعب مباراة في كرة القدم بالملعب المسمى "ماراكانا" ويؤدون 300 درهم عن استغلال الملعب لمدة ساعة واحدة وهذا الملعب هو الأقرب من حيث عدد الكيلومترات التي تبعد عن مدينة صفرو وهم يتكبدون مشاق الطريق وعناء السفر مستقلين سياراتهم الشخصية أو يكترونها، وبعد نهاية المقابلة يعودون أدراجهم إلى مدينة صفرو، وهذا لإظهار أن هناك مشاق وصعوبات يتحملها الممارسون من السفر للعب مباراة في كرة القدم لمدة ساعة واحدة بذلك الملعب المتواجد بجماعة "عين بيضا"، ثم وضع السؤال التالي: هل من الصعب أداء مبلغ يقدر بـ 50 درهم للعب مباراة في كرة القدم بملعب القرب الكائن بشارع الزرقطوني صفرو، في حين يؤدي الممارسون 300 درهم عن استغلال الملعب المتواجد بجماعة عين بيضا إضافة إلى تحمل مشاق السفر والجهد ثم العودة إلى مدينة صفرو. تدخل السيد الرئيس مشيراً إلى أنه من باب أن جهة فاس-مكناس لم تستسلم بعد ملعب القرب المتواجد بمدينة صفرو يمكن استصاغة مقترح التأجيل، فإذا أخذ المجلس وقتاً تكون نتيجته في صالح شباب المدينة، أفضل من اتخاذ قرار الآن لن يفرح أحداً.

مقرر رقم 435 بتاريخ 03 فبراير 2021

إن المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 في جلسة فريدة والمنعقدة يوم الأربعاء 03 فبراير 2021 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

وبعد دراسته للنقطة المتعلقة بمشروع تعديلي للقرار الجبائي.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني والتي أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 27

- عدد الأصوات المعبر عنها : 27

- عدد الأعضاء الموافقين : 27

وهم السادة:

1- جمال الفلاحي

2- عبد السلام بوهدون

3- محمد الداسي

4- نور الدين لمزابي

5- امحمد الحيوني

6- أمين أحمد كمال

7- إلهام شريقي

8- فاطمة الواحي

9- أحمد احمد الشريف

10- كريمة اسماعيلي علوي

11- المصطفى علوي محمدي محرز

12- لمياء العيزي

13- محمد العمراني

14- عبد العزيز التقي العلوي

15- فوزية أحصاد

16- عبد الحي ونزار

17- شفيق كريم

18- الولي العدلوني

بقرر ما يلي:

وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2021 والمنعقدة في جلسة فريدة بتاريخ 03 فبراير 2021 بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل النقطة المتعلقة بمشروع تعديلي للقرار الجبائي.

الكاتب:



أحمد احمد الشريف

الرئيس:



جمال الفلالي

بعد الانتهاء من عملية التصويت على النقطة التاسعة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع تعديلي للقرار الجبائي اقترح السيد الرئيس على السادة أعضاء المجلس الحاضرين الجلسة تقديم مناقشة النقطة المرتبة بجدول الأعمال تحت رقم 12 المتعلقة بالدراسة والتصويت على إلغاء مقرر المجلس عدد 115 بتاريخ 20 مارس 2017 المتعلق باقتناء سينما المغرب العربي على باقي النقط المتبقية وفي مقدمتها النقطة العاشرة بجدول الأعمال المتعلقة بعرض تقييم برنامج عمل الجماعة.

ودون مناقشة حظي هذا الاقتراح بقبول جميع السادة أعضاء المجلس الحاضرين أثناء طرح هذا الاقتراح.

ونتيجة لذلك وحسب ترتيب النقط التي تداولها المجلس بالدراسة والتصويت فإن النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على إلغاء مقرر المجلس عدد 115 بتاريخ 20 مارس 2017 المتعلق باقتناء سينما المغرب العربي أصبحت مرتبة تحت رقم 10 عوض رقم 12 بجدول الأعمال.

• النقطة العاشرة: الدراسة و التصويت على إلغاء مقرر المجلس عدد 115 بتاريخ

20 مارس 2017 المتعلق باقتناء سينما المغرب العربي:

- في البداية قام السيد الرئيس بتلاوة مقرر المجلس المتخذ في شأن هذه النقطة وهو كما يلي:

بقرر ما يلي:

وافق المجلس الجماعي لمدينة صفرو المجتمع في إطار دورته الاستثنائية المنعقدة خلال شهر مارس 2017 (الجلسة الثالثة بتاريخ 20 مارس 2017) بإجماع أعضائه الحاضرين أثناء عملية التصويت على النقطة المتعلقة بالدراسة و التصويت على اقتناء الملك المسمى سينما المغرب العربي والذي هو في اسم ورثة الحاج محمد الشرقي ذي الرسم..... الكائن بزنقة بويبلان صفرو مساحته 8 آر 29 سنتيار متكون من مقهى - سينما وقبو وطابقين أرضي وأول سكني للحارس منفعة بثمن إجمالي 5.500.000 مليون درهم انتهت صيغة المقرر. وبعد ذلك أكد السيد الرئيس أن مكونات اقتناء الملك المسمى سينما المغرب العربي المشار إليها بمقرر المجلس هي خلاف ما أشارت إليه رسالة المعارضة الموجهة إلى السيد العامل، ثم أفاد أن عقد الشراء قد تم تحريره من طرف موثقة بتاريخ 07 يناير 2021 وقد تم تسجيله ولا يطرح أية مشكلة إنما الإشكال المطروح يكمن في أن يقتنع الإخوان بهذه العملية التي أقدم عليها المجلس والمتعلقة باقتناء الملك المسمى سينما المغرب العربي، مبرزا أن عملية الاقتناء لم تتم إلا بعد التصفية العقارية لذلك الملك ولم يعد يطرح لدى الجماعة أية مشكلة تتعلق بمفتاح المقهى أو ما شابه ذلك. المسألة الثانية التي يتحدث بشأنها والمتعلقة بالمتر المغطى فقد حددت لجنة الخبرة في الأول ثمن اقتناء المتر المغطى في خمسة آلاف درهم 5000,00 درهم على اعتبار أن المساحة الإجمالية تزيد عن ألف متر مربع وبالتالي فإن المبلغ الإجمالي للاقتناء يقدر ب 550,00 مليون سنتيم ولكن بعد ذلك تم إعداد التصميم وجدنا أن المساحة الإجمالية للملك المسمى سينما المغرب العربي تقدر ب 1296 متر مربع وبعملية حسابية اعتبارا لثمن اقتناء المتر المغطى فإن المبلغ الإجمالي للبيع هو في حدود 660 مليون سنتيم. وعلى ضوء هذه المعطيات المالية أوضحنا لورثة هذا الملك أن المبلغ الذي تتوفر عليه ميزانية الجماعة يقدر ب 550 مليون سنتيم وأن الجماعة لا يمكنها أن تتحمل تكاليف مالية إضافية أكثر من المبلغ المحدد بميزانيتها، مضيفا أنه لا يمكن بتاتا شراء عقار بثمن يزيد عن الثمن الذي حددته لجنة الخبرة إلا أنه بالإمكان أن تتم عملية الاقتناء بثمن أقل من الثمن الذي حددته لجنة الخبرة كسقف للشراء لا يمكن تجاوزه، وكذلك الأمر بالنسبة

لعملية الكراء فلجنة الخبرة تحدد الثمن الأدنى لبدء المنافسة لكراء المحلات التابعة للجماعة، وهكذا تسير الأمور ولذلك فعملية اقتناء سينما المغرب العربي لا تشوبها أية شائبة قانونية، وبناء عليه فقد أشر السيد العامل على عقد الاقتناء وبناء على مقتضيات قانونية فلا يمكن اقتناء هذا المرفق الثقافي إلا من طرف مؤسسة عمومية ولا يمكن للخواص اقتناؤه، فإذا كانت فكرة اقتناء هذا المرفق الثقافي تراود طرفا ما فهي بعيدة المنال وعليه أن يبعدها عن دائرة تفكيره وإذا لم تقتنه الجماعة ستظل نقطة سوداء بتلك المنطقة، وفي إطار برنامج عمل الجماعة ستوظف سينما المغرب العربي كقاعة للعروض وقد أظهرت الخبرة التي خضعت لها سينما المغرب العربي أنها تتوفر على دعائم أساسية صلبة جدا، وبإمكانها أن تتحمل زيادة بناء آخر قد يكون إدارة الجماعة أو شيئا من هذا القبيل، ويمكن لشباب المدينة الاستفادة من قاعة العروض كما أن هذه القاعة المخصصة للاجتماعات والتي تعقد بها دورات المجلس لم تعد في مستوى التطلعات المنشودة، وفي الأخير أشار السيد الرئيس إلى أن ما قدمه يشكل المنظور والسياق العام لاقتناء سينما المغرب العربي.

• المناقشة:

- في البداية أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازلماض، حيث قال: شكرا السيد الرئيس، تقدمنا كمعارضة لإلغاء هذا المقرر ما يزيد على أربعة أو خمسة أشهر وسارعتم ووقعتم الاقتناء بتاريخ 07 يناير 2021، سؤالي هو كالتالي: من أين أتيتم بالاعتمادات لسداد مبلغ الشراء؟ فهل هي الاعتمادات المخصصة لاقتناء السينما؟ فأنا أريد أن أعرف بالتفصيل فصل الميزانية الذي اعتمدموه لأداء ثمن الشراء علما وحسب ما أعرف أن الاعتمادات المخصصة بالميزانية للاقتناء تزيد عن 8 مليون درهم، وهذا المبلغ فهو مخصص لاقتناء المنازل الآيلة للسقوط وأتمنى ألا تكون هذه الاعتمادات قد اختصم منها مبلغ لشراء سينما المغرب العربي لأن الباقي والمؤشر عليه بالميزانية يقدر ب 152 ألف درهم، وكسؤال السيد الرئيس كيف أدتتم الاعتمادات المالية لاقتناء السينما؟.

- تدخل السيد الرئيس، قائلا: ماذا تعني بالمبلغ المقدر ب 152 ألف درهم. أجاب المتدخل أن 162 ألف درهم هو المبلغ المتبقي لدينا في عملية الاقتناءات لأن 8 مليون درهم مخصص في إطار شراكة مع وزارة السكنى والمجلس البلدي ووزارة الداخلية، وأخشى أن يكون مبلغ الاقتناء قد اقتطع من هذه الاعتمادات، نريد أن تقدم لنا توضيحا في الموضوع، كيف تمت عملية الاقتناء؟.

- تدخل السيد الرئيس، فأوضح أنه ليس هناك فصل بالميزانية يشير إلى الدور الآيلة للسقوط وإنما اسمه اقتناء بنايات وهناك فصل بالميزانية عنوانه اقتناء أراضي.

- بالنسبة لاقتناء البنايات فهي غير مخصصة بهذا الشكل، وللتوضيح أكثر فالاتفاقية المتعلقة بالدور الآيلة للسقوط لم تعد سارية المفعول وقد أغلقت، وانتهى العمل بها ولم يعد بالإمكان اقتناء الدور الآيلة للسقوط فقد قامت الجماعة باقتناء ثلاثة منازل والجماعة بصدد تصفية الدار الأخيرة منها، مؤكدا أن فصل الميزانية يشير إلى اقتناء بنايات، وعلى هذا الأساس يمكن شراء أية بناية، وهذا العقد يتم سداده من فصل الميزانية المخصص لاقتناء بنايات كما هو محدد في المقرر وعقد الشراء مشاربه إلى فصل الميزانية الذي سيتم من خلاله سداد مبلغ شراء سينما المغرب العربي.

- تدخل السيد امحمد ازلماض، قائلاً: لما تم إبرام الاتفاقية فالاعتمادات التي كانت مرصودة للاتفاقية فقد بقيت مخصصة للاقتناء، فإذا أغلقت هذه العملية، وكما قلتم اقتنيتم ثلاثة منازل من

الباقى من الاعتمادات، فالمجلس سيد نفسه بالتداول فيه بالميزانية، ويقرر في أي إطار سيتم تحويله، فهل سيحول لشراء سينما المغرب العربي أم في شيء آخر فقد كان عليكم في الميزانية أنه لما تمت عملية الاقتناء أن تخصصوا بالميزانية الاعتمادات كما هو منصوص عليه في المقرر مع الإشارة إلى مبلغ الشراء بمعنى الإشارة إلى أن هذه الاعتمادات ستبقى مخصصة لهذا الاقتناء ولكن أرى أن الاتفاقية فهي ملزمة ولا يمكن إغلاقها دون اتفاق من لدن جميع الأطراف ولما تغلق الاتفاقية، فالاعتمادات المتبقية يقرر في شأنها المجلس الذي يبقى سيد نفسه لأن تلك الاعتمادات المخصصة لا يحق لأحد المساس بها إلا المجلس الذي يملك الحق في إعادة استثمارها في عملية أخرى، وشكراً.

- تدخل السيد الرئيس، فأوضح للمتدخل أن المجلس لما اتخذ هذا المقرر فإنه يعرف ماذا يفعل، المقرر الذي اتخذه يهدف إلى شراء بناية ولا شيء يشير بالميزانية إلى اقتناء بنايات آيلة للسقوط بهذه الصيغة وإنما ما هو مدرج بها صيغة "اقتناء بنايات".

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الحق شاكر العلوي، حيث قال: هل مسموح لي التكلم حيث أن الساعة تشير الآن إلى الثانية زوالاً و 16 دقيقة. أجاب السيد الرئيس أن فترة التوقف التي رفعت فيها الجلسة دامت أكثر من ربع ساعة (15 دقيقة) تجاوزت الوقت تقريبا بأربع دقائق.

- استأنف المتدخل كلامه مشيراً إلى أن هذا الموضوع لا يجب السكوت عنه بصدق، موضوع اقتناء معلمة فنية ثقافية علماً أن الجميع يبحث بشكل جدي عن معلمة فنية لاقتنائها مع ادعاءات بعض الإخوان، وقد قدم مثلاً بمدينة العرائش التي تتمتع بوضعية أفضل من مدينة صفرو وهي في طور إنجاز أشغال مركب ثقافي بلغت نسبة إنجاز الأشغال به أكثر من 80 %، وهذا المركب الثقافي يتم تشييده وفقاً لمعايير وزارة الثقافة، وقد أقدمت جماعة العرائش مؤخراً على اقتناء سينما "أبينيدا ABINIDA" بالإضافة إلى هذا تتوفر الجماعة على مركز متعدد الاختصاصات بمواصفات كبيرة جداً، وقد سبق أن حضرت إلى جانبه الأخت إليهام شريقي إحدى الفعاليات الثقافية التي نظمتها جماعة العرائش وحسب تقديره فإن

المعلمة الفنية الثقافية المتمثلة في سينما المغرب العربي أفضل بكثير من تلك السينما التي أقدمت جماعة العرائش على اقتنائها، مضيفا أن القول بأن المركب الثقافي فهو كاف فقد كان له الشرف أن اشتغل إلى جانب المدير الجهوي لوزارة الثقافة سنة 2012 حيث انصب عملنا على مناقشة اتفاقية الشراكة التي طرحت آنذاك والتي رفضت وتمت إعادتها من جديد، ومنذ ذلك التاريخ (2012) إلى يومنا هذا فقد استغرقت تسع (9) سنوات من الإجراءات وبالتالي ولكي يتم إنجاز المركب الثقافي قد يستغرق (6) سنوات قادمة لإخراجه إلى حيز الوجود ثم أضاف، وحفاظا على ماء الوجه كمتقنين وفنانين فسينما المغرب العربي تعتبر معلمة تابعة لمدينة صفرو وهي محسوبة على جمال الفلالي رئيس المجلس الجماعي لمدينة صفرو أو على أي شخص آخر وبالنسبة إليه فقد شكر فعاليات المجتمع المدني إلى جانب الفنانين الذين ينتمون لهذه المدينة حيث أقدموا على القيام بمجموعة من الخطوات تشرف الجميع. وما يعاب هو أن مجموعة من الإخوان اتصلوا بمجموعة من الموثقين ينهونهم إلى عدم تحرير عقد شراء سينما المغرب العربي وقد تم الاتصال كذلك بالموثقة على أساس أنه ما كان عليها التوقيع على العقد باستعمال أسلوب التهديد أو غيره. وهنا تدخل السيد الرئيس مشيرا إلى المتدخل أنه مضطر إلى توقيف تدخله، وذلك من أجل الإعلان عن أسماء السادة أعضاء المجلس الغائبين عن حضور أشغال هذه الدورة العادية لشهر فبراير 2021.

- بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد امحمد ازلماض في إطار نقطة نظام، حيث قال: نحن الآن نشتغل خارج الوقت المحدد، وما يلزمنا قد انتهى ويجب رفع الجلسة وتبقى مفتوحة. ولذلك فانا أطلب من الكاتب أن الساعة تشير إلى الثانية زوالا و 20 دقيقة، السيد الباشا الساعة تشير إلى الثانية زوالا و 20 دقيقة فقد تم تجاوز الوقت بخمسة دقائق، إذن فالجلسة بقيت مفتوحة. هنا تدخل السيد الرئيس، فأفاد أنه قد تم تجاوز المدة الزمنية للاستراحة بخمس دقائق. استأنف السيد امحمد ازلماض كلامه قائلا: طلبت ربع ساعة (15 دقيقة). تدخل السيد الرئيس متوجها إلى المتدخل بالسؤال التالي: ماذا تريد أن تقول لنا؟ بعد ذلك قال المتدخل: على الجميع أن يكون شاهدا على أن الساعة تشير إلى الساعة الثانية زوالا و 20 دقيقة وأن الدورة بقيت مفتوحة والله يعاونكم.

- بعد ذلك أمسك السيد الرئيس بسجل الحضور، فأعلن عن أسماء السادة أعضاء المجلس الذين تغيبوا عن حضور أشغال هذه الدورة العادية لشهر فبراير 2021 وهم السادة:
2- رضوان الفرودي بعذر (قدم رسالة اعتذار).

3- عبد اللطيف معزوز

ثم أخبر بعد ذلك أن السادة الآتية أسماؤهم لم يقدموا أي عذر:

- زكرياء ونزار

- عبد اللطيف معزوز

- بدر أحمري

وبعد ذلك قال السيد الرئيس: في نهاية هذه الدورة يتلو علينا السيد الكاتب برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السادة العالية بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، فمن أراد سماعها عليه بالجلوس، ومن لم يرد فذلك شأنه. برقية موجهة إلى صاحب الجلالة وهؤلاء الناس لا يريدون سماعها.

وقد انسحب من الجلسة مجموعة من أعضاء المجلس، السادة:

امحمد ازلماض- عبد السلام بوهدون- كريم شفيق- فؤاد بوشامة- محمد ليكاتي- عبد الكريم البزيوي- سعاد لغماري- مينة مزاورو- عبد اللطيف بوشارب- كريمة اسماعيلي علوي- إلهام شريقي- محمد الداسي- امحمد الحيوني- فاطمة الواحي.

ملاحظة

النقط المتبقية الواردة بجدول أعمال هذه الدورة العادية لشهر فبراير 2021 التي لم يتداولها المجلس الجماعي لمدينة صفرو بعد نفاذ المدة الزمنية لانعقاد الجلسة الفريدة لهذه الدورة العادية المحددة في أربع ساعات طبقا لما تنص عليه المادة الثامنة من القانون الداخلي للمجلس فهي على الشكل التالي:

1. عرض تقييم برنامج عمل الجماعة.
2. تشكيل لجنة التقصي في مجال التعمير بخصوص ملف رخصة البناء رقم 238 بتاريخ 2016/09/21 لصاحبه عبد السلام بوهدون.
3. إقالة السيد عبد السلام بوهدون من عضوية مكتب المجلس طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
4. إقالة السيد محمد الداسي من عضوية مكتب المجلس طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
5. إقالة السيد امحمد الحيوني من عضوية مكتب المجلس طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
6. إقالة السيدة الهام الشريقي من عضوية مكتب المجلس. طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
7. إقالة السيدة فاطمة الواحي من عضوية مكتب المجلس طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
8. إلغاء مقرر المجلس المتعلق بانتخاب رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية و البرمجة.

برقية
ولاء وإخلاص
مرفوعة إلى السدة العالية بالله
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس نصره الله
القصر الملكي العامر = الرباط =

بمناسبة انتهاء أشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2021،
يتشرف خديم الأعتاب الشريفة رئيس المجلس الجماعي
لمدينة سفرو ، أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المجلس
وكافة سكان مدينة سفرو بأن يرفع إلى السدة العالية بالله
مولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده
آيات الولاء والإخلاص والتعلق بأهداب العرش العلوي المجيد .
كما أن أعضاء المجلس وسكان مدينة سفرو يؤكدون مباركة
خطوات جلالتكم السديدة وتجندهم الدائم وراء جلالتكم في
سبيل نصره قضايا هذا الوطن وحماية مقدساته.
حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم وأبقاكم حصنا
حصينا وملاذا آمنا لشعبكم الوفي ، وأقر عينكم بولي عهدكم
المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن و شد أزركم بصنوكم
السعيد الأمير مولاي رشيد وبسائر أفراد الأسرة الملكية
الشريفة، إنه تعالى سميع مجيب .
والسلام على المقام العالي بالله.

حرر بصفرو في : 20 جمادى الثانية 1442
موافق ل: 03 فبراير 2021
خديم الأعتاب الشريفة
رئيس المجلس الجماعي
جمال الفلالي